

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٢

الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وطوال ٦٠ سنة، منذ ميلاد دولتنا من جديد في وطننا القديم، مع وجود القدس في قلبها، لم يغيب عن بصرنا هذا المبدأ. إن القيم الأساسية المتمثلة في التسامح والتعايش والسلام التي تشكل جوهر كل ديمقراطية يجب حمايتها في المجتمعات وإشاعتها بينها. وهذه هي مهمة جيلنا.

إن الصراع الدائر في منطقتنا يدفعه الذين يرفضون هذه القيم الأساسية - الذين يسعون إلى السلطة بدون مسؤولية، الذين هدفهم ليس الحصول على حقوقهم، ولكن حرمان الآخرين من تلك الحقوق. وهذا الصراع في جوهره ليس صراعا حول الأرض، ولكنه حول القيم.

هناك بالطبع بُعد لنزاعنا يتعلق بالأرض. ونحن نعلم ذلك و، كما أثبتنا في الماضي، نحن مستعدون للتسوية المتعلقة بالأرض التي يتطلبها السلام الدائم. ولكننا نعلم أيضا، وخاصة بعد انسحابنا من لبنان وغزة، أن الانسحاب من الأراضي في حد ذاته لن يحقق السلام ما لم نعالج صدام القيم الأساسي الذي يكمن تحت الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة تزيي ليفني، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بإسرائيل.

السيدة ليفني (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): قبل ثلاثة آلاف سنة، رحل الشعب الإسرائيلي من العبودية في مصر إلى الاستقلال في أرض إسرائيل. ويخبرنا الكتاب المقدس بأنه في رحلته إلى الحرية كانت له وقفة بالغة الأهمية وتلقى الوصايا العشر على جبل سيناء.

وإذ تجتمع الجمعية العامة هذه السنة، يتذكر أبناء الشعب اليهودي الرحلة التاريخية باحتفالهم بعيد الصُّكُوت. وفي هذا الوقت من كل سنة يتذكر شعبنا أن المسيرة الطويلة إلى الحرية تتطلب قبول القيم الإنسانية الأساسية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



واليوم، في أجزاء مختلفة من العالم، يدخل المتطرفون، الذين يعارضون مثل الديمقراطية ذاتها، في العملية الديمقراطية، ليس من أجل نبذ برنامجهم العنيف، ولكن لتعزيزه. وكما أعلن مؤخرا ناطق باسم القاعدة: "سنستعمل ديمقراطيتكم لتدمير ديمقراطيتكم". ينبغي أن يكون ذلك جرس إنذار لجميعنا.

حان الوقت لتخليص الديمقراطية، وذلك يبدأ برفض الذين يسيئون استعمالها. الديمقراطية الحقيقية تتعلق بالقيم قبل أن تكون متعلقة بالتصويت. لا توجد على وجه الأرض ديمقراطية حقيقية تسمح للمليشيات أو الجماعات المسلحة التي لها برامج عنصرية أو عنيفة بالمشاركة في الانتخابات. ولكن البعض يبرهن على استعمال الكيل المقلق بمكياين. هناك البعض الذين يصرون على المعايير الرفيعة في بلدهم ولكنهم ينسوها حينما ينظرون إلى الخارج. المتطرفون العنيفون الذين لا يمكنهم أبدا أن يُرشحوا في الداخل يعاملون بوصفهم سياسيين ذوي مشروعية حينما يجري انتخابهم في مكان آخر. ونتيجة عن ذلك، تقوي الذين يستعملون الديمقراطية وسيلة للنهوض بغياقتهم المناوئة للديمقراطية. وتقوي قوى الذين يقوضون مجتمعاتهم ويهددون مجتمعاتنا أيضا.

واليوم، من هذه المنصة، أدعو المجتمع الدولي إلى أن يعتمد على المستوى العالمي ما تطبقه الديمقراطيات على المستوى الوطني - مجموعة شاملة من معايير المشاركة في الانتخابات الديمقراطية الحقيقية. نحن بحاجة إلى مدونة قواعد ديمقراطية عالمية تتطلب بأن يحصل جميع الذين يسعون إلى اكتساب مشروعية العملية الديمقراطية عليها عن طريق احترام مبادئ من قبيل احتكار الدولة للاستعمال القانوني للقوة، ورفض العنصرية والعنف وحماية حقوق الآخرين.

وهدف مدونة قواعد عالمي كهذه ليس إيماء قيمنا أو خنق الأصوات المشروعة التي قد نكون على خلاف

وقد تكون إسرائيل على الخطوط الأمامية لهذه المعركة، ولكنها ليست معركتنا وحدنا. هذه معركة عالمية. وفكرة أن هذه المعركة معركة محلية، مقتصرة على مناطق معزولة، قد انهارت في هذه المدينة مع البرجين التوأمين ذات صباح في أيلول/سبتمبر قبل ست سنوات. واليوم من الواضح أن المتطرفين يخوضون حربا دموية ضد المدنيين والمجتمعات، وضد القلوب والعقول، في كل ركن من أركان العالم.

ومن الواضح أيضا أن صراع الشرق الأوسط ليس سببا لهذه الخطة العالمية المتطرفة، بل نتيجة لها. نعم، يتوقف الأمر على الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتسوية صراعها السياسي، وإسرائيل بدورها تريد أن تفعل ذلك. ولكن لكي يكون النجاح حقيقيا ودائما، يتعين عليكم، أنتم دول العالم، أن تكونوا شركاء في كفاح عالمي مشترك ضد التطرف والإرهاب الذي يغذي الصراع، لمصلحتكم وليس لمصلحتنا نحن فحسب.

وبهذه الروح أود أن أتكلم اليوم عن تسوية صراعنا المعين، ولكن أيضا عن المعركة الكبرى التي تدور اليوم - المعركة التي تؤثر علينا جميعا. إن هذه المعركة عالمية، ليس لأنها تستهدف المدنيين في كل مكان فحسب، ولكن أيضا لأن المتطرفين أصبحوا يستهدفون الدعائم الأساسية لكل مجتمع حديث - وهي الديمقراطية والتسامح والوعي. هذه هي ميادين المعركة الجديدة في القرن الحادي والعشرين، وسيقرر مستقبل عالمنا في هذه المجالات أكثر من سواها.

ولديّ إيمان بالديمقراطية. لديّ إيمان بقوتها غير العادية على إنشاء مجتمعات حرة ومسالمة تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان. الديمقراطية مثال عميق، ولكنه مثال عرضة للتأثيرات أيضا.

غير قادرة على اتخاذ إجراء فعال في مواجهة هجوم مباشر على نفس المبادئ التي أنشئت لحمايتها؟

آن الأوان أن تفي الأمم المتحدة، والدول في العالم، بوعدها بألا يحدث ذلك مرة أخرى أبدا. يكفي أن نقول كفاية، وأن نتصرف الآن وأن تدافع عن قيمها الأساسية. وحين الوقت أيضا أن نرى نفس هذا النوع من الاقتناع الخلقى في مجلس حقوق الإنسان، حتى يصبح درعا لضحايا حقوق الإنسان، وليس سلاحا في يد منتهكيها.

ولم تحاول إسرائيل أبدا تفادي المناقشة الحقيقية لسجلها لحقوق الإنسان. ولكن ما دام المجلس يقي تركيزه غير المتناسب إلى حد كبير على إسرائيل فإن ذلك يضعف الصوت الأخلاقي للأمم المتحدة، وثن هذا العمى يدفعه ضحايا الفظائع المرتكبة ضد حقوق الإنسان في دارفور وميانمار وفي العالم كله.

ولا يوجد تنبؤ أدق بمستقبل مجتمع من المجتمعات من الدروس التي نعلمها لأولادنا. ومن سوء الحظ نرى في منطقتنا برامج التلفزيون للأطفال فيها تعلم دمي ميكى ماوس المتحركة مجد أن يكون المرء مفجرا انتحاريا وتتغنى بنت تبلغ السابعة من عمرها بأحلامها، أحلام الدم والمركة. والدين، بدلا من أن يكون مصدرا للأمل والشفاء الروحي، يُساء استعماله بوصفه الدعوة إلى حمل السلاح، إذ يجز الله مرة أخرى إلى ميدان المركة.

حان الوقت لتخليص الدين من الذين جعلوه سلاحا وليس ملاذا. حان الوقت لتخليص التعليم من الذين يستعملونه أداة للكراهية وليس فرصة. وأشد أشكال التعليم قوة ومشقة، دائما، هو التعليم بالقدوة. ولا يمكننا أن نتوقع أن يقيم جيلنا الشاب ما لسنا مستعدين أنفسنا لحمايته ولدفع ثمنه. من القائد الذي يتعين عليه أن يصمد في وجه الضغوط. من رجل الأعمال الذي يتعين عليه أن يضع فرصة اقتصادية.

معها. هدفها هو حماية القيم الديمقراطية الجوهرية من الذين يصممون على استعمال النظام الديمقراطي ضده؛ وتوضيح أن المشاركة في العملية الديمقراطية ليست حقا فقط - إنما مسؤولية أيضا.

وأعرف أن الإغراء بالانخراط مع المتطرفين يمكن أن يكون قويا. قد يبدو واعدة بالاستقرار والهدوء. وقد نأمل في أنه يمكننا، بإطعام الحيوان، أن نروضه. وبوصفنا مجتمعات حرة نعزز بحق باحترامنا للاختلاف والتنوع. ولكن نسيء لهذا التنوع حينما نطيق، باسمه، المتعصبين.

والتجربة المرة أظهرت أن استمالة المتطرفين ترتيب قصير الأجل سندفع عنه غالبا على الأمد الطويل. وبدلا من ذلك، فإن جماعات مثل حماس وحزب الله يجب أن يعرض عليها خيار واضح بين طريق العنف وطريق المشروعية. لا يمكنها أن تحصل على الطريقين. ونفس الخيار القوي هذا يجب أن يعرض على النظام المتطرف في إيران.

لا تحالف دولة ذات مسؤولية الرأي في أن إيران أكثر الدول الراعية للإرهاب بروزا. إنها مصدر رئيسي للزعزعة والصراع في العراق ولبنان وفلسطين وعبر الشرق الأوسط برمتها؛ وهي عدوة التعايش العربي - الإسرائيلي. ولا يختلف أحد في أن إيران تنكر المحرقة اليهودية، وتتكلم بصراحة عن رغبتها في محو دولة عضو - دولتي - من الخريطة. ولا يختلف أحد في أنها تنوخي بنشاط - انتهاكا لقرارات مجلس الأمن - الحصول على هذه الوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

ولكن ما يزال هناك الذين يواصلون، باسم توافق الآراء والانخراط، اعتراض الخطوات الملحة اللازمة لإيقاف طموحات إيران الشريرة. والكثيرون يشهدون الخطر، ولكنهم يعمرون بلا مبالاة، أملين في أن شخصا آخر سيتصدى لذلك. ويتعين علينا أن نسأل: ما هي قيمة منظمة

أفضل، بينما نستجيب لتحديات الحاضر ونتعلم من دروس الماضي. وبينما نحرز تقدماً في التوصل إلى تفاهات سياسية ملموسة، مما له نفس القدر من الأهمية تغيير حقائق الواقع - لتثبيت للفلسطينيين والإسرائيليين أن وعد السلام موجود بالفعل، وليس على الورق فقط.

حلال الأشهر الأخيرة، اتخذت إسرائيل تدابير ملموسة لتهيئة بيئة أفضل، نحن مستعدون لفعل المزيد. ونحن نعلم أن الحياة الفلسطينية مليئة بالمصاعب اليومية. ونعلم أيضاً، بشكل مفرط، عبء الإرهاب الذي يتحمله الإسرائيليون وواجبنا الأساسي نحو أمنهم. ونحن معاً يمكننا أن نغير هذا الواقع؛ ونحتاج فعلاً إلى الاستجابة له.

إننا لسنا سذجاً. نحن نستطيع رؤية المصاعب التي أمامنا وأعداء السلام الذي يعترضون طريقنا. ولكن التقدم العملي ممكن في تلك المناطق التي توجد فيها حكومة فلسطينية فعالة تقبل بمبادئ المجموعة الرباعية وتنفذ، إلى جانب إسرائيل، التزامات خريطة الطريق القائمة.

وبينما تتجشم الأطراف المخاطر من أجل السلام، نتطلع إلى المجتمع الدولي، والعالمين العربي والإسلامي، لتقديم الدعم، وليس لإملاء الشروط. وهذا الدعم يأتي في أشكال عديدة. إنه يأتي من خلال المساعدة الاقتصادية والسياسية للحكومة الفلسطينية الجديدة الملتزمة بالتعايش والتي تسعى إلى بناء أسس دولة مسالمة ومزدهرة. وهو يأتي من خلال التأييد الواضح لأي تفاهات سياسية يتم التوصل إليها بين الأطراف. ويأتي عن طريق تعزيز وتعميق الروابط الإقليمية والتعاون بين العالم العربي وإسرائيل، بينما نتقدم بالتوازي نحو السلام الإسرائيلي الفلسطيني. وأخيراً، هو يأتي بمواجهة أولئك المصممين على منعنا من النجاح.

يجب علينا التصدي للذين لا يحترمون الحياة الإنسانية أو الحرية الإنسانية، الذين يحتفظون بالجنود

من المعلم والمرشد الروحي اللذين يجب عليهما أن يجدا القوة الداخلية على تعليم الحقيقة والتسامح في مناخ من التطرف والعداوة. على كل مستويات المجتمع ثمة من ينبغي دفعه. ولكن إذا لم ندفعه اليوم سنواجه نحن، والذين يخلفوننا، فاتورة أكبر كثير غداً.

هذه الأفكار على خاطري ونحن نسعى اليوم إلى النهوض بقضية المصالحة الإسرائيلية - الفلسطينية. المصالحة ليست متعلقة بتقرير من كان مصيباً أو من كان مخطئاً في الماضي؛ إنها تتعلق بمشاطرة رؤيا مشتركة ومسؤولية مشتركة للمستقبل. في الشهور الماضية، كان رئيس الوزراء أولميرت والرئيس عباس منخرطين في جهد مخلص وحقيقي من أجل التوصل إلى أوسع أساس مشترك ممكن للتفاهات السياسية. لا بديل من العملية الثنائية. والفشل ليس بديلاً، وللطرفين نفسيهما أن يحددا النجاح. وأساس السلام الحقيقي يكمن في رؤيا دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في ظل السلام والأمن. والعالم يشاطر هذه الرؤيا، ولكن من المهم أيضاً أن تتضمن بوضوح المبدئين الرئيسيين اللذين يتولدان منها.

الأول من هذه المبادئ هو دولتان، ووطنان. كما أن إسرائيل ووطن للشعب اليهودي، فإن فلسطين ستقام بوصفها وطناً وحلاً ووطناً للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون.

والثاني هو العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن. كما أن وجود فلسطين قابلة للحياة ومزدهرة في الضفة الغربية وغزة مصلحة إسرائيلية، يجب أن يكون وجود إسرائيل آمنة مصلحة فلسطينية. إن العالم لا يحتمل ظهور دولة إرهابية أخرى.

واستهداء هذه المبادئ، يمكن للأطراف تعيين حدود مشتركة وتحويل رؤية قيام الدولتين من حلم إلى حقيقة. ولكي ننجح يجب علينا أن نجعل نصب أعيننا إيجاد مستقبل

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل بياني أن أزف تهنيتي المخلصة إليكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إن انتخابكم، سيدي الرئيس، لا شك يشكل عرفانا كبيرا لبلدكم وإجراءاته الحازمة المتخذة على سبيل الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة. ولكنه أيضا، من الناحية الشخصية، نتيجة ناجحة لمسيرة مهنية طويلة مثمرة بصفتكم دبلوماسيا وأستاذا للعلاقات الدولية. وإضافة إلى ذلك، أود، بتهنئتي لكم تهنئة حارة، أن أؤكد لكم دعم بلدي، ودعمي الشخصي لكم وأنتم تضطلعون بمهمتكم الشاقة والنبيلة.

وأود أيضا أشيد إشادة مستحقة تماما برئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، سعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، للتفاني والحكمة والمهارة التي أدارت بها مداولاتنا، وعلى وجه الخصوص، على قيادتها المفاوضات اللازمة فيما يتعلق بالنظر في التوصيات الهامة الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، التي شملت إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وفي تنفيذ تلك التوصيات.

وإلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، أود أعرب عن كامل تشجيعي له وهو يضطلع بمهامه في قيادة الأمم المتحدة. إن الإصلاح الكبير الذي بدأه بغية تكييف المنظمة لاحتياجات عالم دائم التغير يستحق الدعم من الجميع.

إن الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة، تغير المناخ، الذي اقترحتموه لهذه السنة، هو أحد الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي. واختيار هذا الموضوع بالذات من قبل الأمين العام إطارا للمناقشة خلال المناقشة الرفيعة المستوى التي انتهى انعقادها قبل قليل دليل آخر على هذا. لقد كان

رهائن - جلعاد شاليت، وأودي غولدفاسر وإداد ريحيف - الذين توجد أسرهم معنا اليوم، والذين يظل ألمهم دائما في قلوبنا.

يجب علينا التصدي للذين اختاروا، بعد انسحابنا من غزة لإعطاء فرصة للسلام، ألا يبنوا، بل أن يدمروا، بصورة يومية، وأن يستهدفوا المنازل الإسرائيلية ورياض الأطفال بقذائفهم.

يجب علينا أن نقف في وجه الذين يرون الديمقراطية أداة لبث الكراهية، والذين يرون التسامح طريقا ذا اتجاه واحد، والذين يرون التعليم وسيلة لتسميم عقول الجيل المقبل.

وأعتقد، بالرغم من كل العقبات، أن هناك فرصة جديدة وتحالفَ مصالح يجبذان السلام. والوقت عنصر أساسي. ونحن ندين لأنفسنا ولأطفالنا بإيجاد الشجاعة والحكمة لاتخاذ الخيارات الصحيحة في الاتجاه الصحيح.

في عيد الصُّكُّوت هذا، يُحيي اليهود ذكرى الرحلة من العبودية إلى الحرية بمغادرتهم ديارهم ليعيشوا في أكواخ هشة، تلك التي عاش فيها أسلافنا في طريقهم إلى أرض الميعاد. وخلال ٣٠٠٠ سنة ظلت هذه الأكواخ المؤقتة، المفتوحة أمام العناصر، تذكرة بأن الاستقرار والأمن لا يضمنان بواسطة الهياكل التي نبنيها ولكن أيضا بالقيم التي نتشاركها. وربما لهذا السبب أصبح السُّكَّاه، هذا المأوى الهش، رمز السلام اليهودي.

إننا نتجه إلى القدس ونقول في صلواتنا: انشر علينا غطاء السلام. فليكن في أيامنا، وجميع الأمم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جان بينغ، نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية والتكامل الإقليمي لغابون ورئيس الجمعية العامة الأسبق.

ومن هذا المنظور، نحث على إنشاء صندوق تثبيت للتعويض عن مخزونات الكربون الناتج عن الغابات. ونود أيضا أن نضمن إدراج غاباتنا في آليات سوق الكربون.

إن الجمعية العامة هي المحفل الملائم لمناقشة التحديات الكبرى التي يواجهها عالمنا. تلك كانت الرسالة القوية التي أكدها مرة أخرى زعماء العالم لدى اجتماعهم هنا في اجتماع القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. وإنني أرحب بكون القرارات الرئيسية التي اتخذت آنذاك ما زالت هي القوة الدافعة لإصلاح منظمنا.

إن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة التابع للأمم المتحدة يبين لنا نطاق التغييرات اللازم اتخاذها لضمان قدر أكبر من الفعالية في تنفيذ برنامج المنظمة. وهنا، أود أن أشيد إشادة مستحقة برئيسة الدورة الحادية والستين إذ أطلقت المشاورات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة الهامة.

والأنشطة المكثفة للجمعية العامة في السنوات الأخيرة تشهد بوضوح على دورها المركزي بوصفها الهيئة التمثيلية والتداولية الرئيسية المسؤولة عن تحديد سياسات المنظمة. ولا يساورني شك في أنكم، سيدي، ستواصلون بذل جهودكم لتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها الرئيسي. وبالمثل، فمن بين الإجراءات الرئيسية التي ينبغي لمنظمتنا أن نتخذها لتحسين تنفيذ القرارات وضمان شرعيتها إصلاح مجلس الأمن. وسيكون علينا أن نتوصل إلى اتفاق بغية تنفيذ هذا الإصلاح الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة.

وهذه الدورة تبدأ أعمالها في ظروف دولية معقدة وغير مستقرة وتتسم بأزمات عميقة وأنواع عديدة من التهديدات. وجغرافية الصراعات تسلط الضوء على أفريقيا والشرق الأوسط بالذات.

برتوكول كيوتو الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥ معلما تاريخيا رئيسيا في عملية خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

وفيما يتعلق باتجاهات هذه الظاهرة، يمكن للجميع أن يلاحظوا أن الأهداف المحددة في البروتوكول لم تتحقق بعد تحققا كاملا. ولذلك ينبغي لنا بذل كل ما في وسعنا ليكون اجتماع بالي في إندونيسيا، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية عالمية مشتركة للقيام بالمزيد من العمل الجماعي القوي للتخفيف بقدر كبير من الآثار السلبية للاحتراق العالمي.

إن أفريقيا، التي تسهم بأقل قدر من بين الجميع في زيادة سوء هذه الظاهرة، تتعرض بطريقة غير عادلة لعواقبها الخطيرة. ولذلك ينبغي تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وغابون، الذي تمثل غاباته أحد المكونات الأساسية لحوض نهر الكونغو الكبير، ثاني أكبر رئة إيكولوجية لكوكب الأرض بعد الأمازون، قد انضم، بدوره، بلا تحفظ إلى اتفاقية التنوع البيولوجي والتحق بالكفاح ضد تغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، قرر أن يخصص ١١ في المائة من أراضيه للبشرية، وخاصة بإنشاء ١٣ حديقة وطنية. ومؤخرا أعلنت حديقة لوبيه بوصفها موقعا جديدا من مواقع اليونسكو للتراث العالمي، وغابون مستعد للمضي أكثر من ذلك، لأن حماية البيئة دعامة هامة في مكافحة الفقر وشرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما يتضح، فقد بذلت غابون جهودا مضمينة من أجل تحقيق حماية أكبر للطبيعة والنظم البيئية. ونتيجة لذلك، تستحق غابون وبلدان أفريقية أخرى أن تستفيد من الإجراءات التعويضية من البلدان الصناعية، المسؤول الرئيسي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وفيما يتعلق بلبنان، تؤكد غابون مرة أخرى تأييدها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أما بالنسبة لقضية الإرهاب الدولي، فأود أن أحيي الجمعية العامة لاعتمادها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وإذا كان ذلك يمثل تقدماً محموداً على الصعيد السياسي، إلا أنه من الناحية القانونية، لا بد من تسريع المفاوضات الجارية من أجل اعتماد اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب.

وفي القرن الحادي والعشرين، لم تعد التهديدات للسلام والأمن الدوليين تقتصر على الإرهاب أو الحرب أو الصراعات الدولية. فالجريمة المنظمة والعنف المدني والفقر والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية وأسلحة الدمار الشامل، كلها ظواهر يمكن أن تقوض بقاء وأسس الدولة بوصفها العنصر الأساسي للنظام الدولي.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بات من الأمور الملحة أن تخرج المحادثات المتعددة الأطراف من حالة الركود وأن تعود قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار إلى صدارة اهتمامات المجتمع الدولي. فأمننا الجماعي يتوقف على ذلك.

أما بالنسبة لوباء نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يؤثر بظفاعة على العديد من البلدان الأفريقية، فعلى أن نعمل بشكل يتناسب مع خطورة هذا الوباء. فضلاً عن ذلك، وكما تم التأكيد عليه في الإعلان السياسي بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمد في نيويورك في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كمحصلة للاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بذلك الوباء، فإن البلدان الأفريقية باتت تعتمد موارد مالية لا بأس بها لمكافحةه. ورغم هذه الجهود، ما زالت بلداننا تواجه نقصاً في الموارد اللازمة لتعميم الوصول إلى الوقاية والرعاية والعلاج بحلول عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، ترحب غابون بالتزام مجموعة

ففي أفريقيا، ما زالت الحالة في دارفور تبعث على القلق. ومع ذلك، أود أن أحيي جهود الحكومة السودانية التي التزمت بالمشاركة في محادثات سلام شاملة تعقد في طرابلس يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والتزمت كذلك بقبول مبدأ وقف إطلاق النار. وغابون، من جانبها، ستستمر بثبات في تأييد عملية السلام والمصالحة الوطنية في السودان. ولذلك، فإنها ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي يأذن بنشر قوة مختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان.

وفضلاً عن ذلك، فإن غابون، التي اضطلعت لسنوات عدة بدور رئيسي في العديد من المفاوضات بشأن المصالحة الوطنية في أفريقيا، تؤيد جهود الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجال حماية المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية في تشاد، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بتشاد، تحديداً، فإن غابون تقوم حالياً بتيسير محادثات السلام والمصالحة بين الفصائل في ذلك البلد. وفي الصومال، فإن حالة عدم الاستقرار المستمرة هناك منذ ١٥ عاماً قضت على كل إمكانية للتنمية. ومع ذلك، علينا أن نحیی قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالإذن بنشر بعثة حفظ سلام في ذلك البلد.

أما عن الحالة في الشرق الأوسط، وبتحديد أدق، الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن جهودنا متضافرة ومتواصلة تقوم على أساس مبدأ الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان معاً في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعتترف بها دولياً، يمكن أن يحقق تسوية دائمة وعادلة لهذا الصراع.

وبلدي يؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية المجموعة الرباعية، بغية استئناف عملية المفاوضات المباشرة والبناءة.

بهذه الروح من التضامن الدولي المتجدد وبهذه الشراكة الفعالة ستمكن من بناء عالم أفضل يحترم حقوق الأفراد وكرامتهم. هذه الرؤية للآباء المؤسسين لمنظمتنا يتشاطرهما أيضا بلدي ورئيس جمهوريتنا، الحاج عمر بونغو أندمبا، الذي لم ينقطع عن العمل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتمشيا مع هذه القيم، قررت حكومة غابون مؤخرا أن تحرم عقوبة الإعدام، وشاركت في تقديم مشروع القرار الذي أقر إعلانا بوقف مؤقت على عقوبة الإعدام.

إن الأمم المتحدة انقضت على ولادتها ٦٢ سنة. ومن الحرب الباردة إلى انهيار جدار برلين، تمكنت، ومعها أسرة الأمم، من أن تجتاز اختبار الزمن. ولكن من سوء الحظ، ورغم تاريخها الطويل، لم تتمكن من التحقيق الكامل التام للمطامح العميقة في الحرية والمساواة والسلام والعدالة التي تتوق إليها شعوب العالم. إن الإصلاحات الجارية ينبغي مواصلة بقصد تمكين الأمم المتحدة من أن تصبح مرآة عاكسة لتنوع القيم الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد هور نمهنوغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي بمملكة كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تهانتي الحارة لسعادة السيد كريم، سفير جمهورية مقدونيا، بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإنني أثق بأن دورة هذه السنة سيحالفها النجاح بفضل توجيهه القدير. وتقديري موصول أيضا لسعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، من مملكة البحرين، على القيادة البارعة التي أبدتها في رئاسة الدورة الحادية والستين، التي أثمرت عن إنجازات كبيرة أثناء السنة الماضية.

الثمانية في ألمانيا. منح أفريقيا ما قيمته ٦٠ بليون دولار في إطار مساعدات التنمية لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل.

وقبل قرابة عام مضى، زودت منظمتنا نفسها بألية لبناء السلام. وهنا، أود أن أكرر تقديري الخاص للعمل الذي قامت به لجنة بناء السلام تحت رئاسة أنغولا، كما أعرب عن التقدير لجميع أعضاء اللجنة على جهودهم لوضع استراتيجية فعالة تشرك جميع الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة المعنية بعملية إعادة البناء في بوروندي وسيراليون.

إن هذين البلدين، شأنهما شأن كل البلدان النامية، في حاجة إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي، وفقا للقرارات المتخذة في إطار توافق مونتييري والتي تم التأكيد عليها في اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥. ومن هذا المنطلق، يتعين على البلدان المانحة أن تفي بتعهداتها بمساعدة البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بالإعفاء من الديون وفتح أسواقها. وتحقيقا لذلك، يعتبر تنفيذ برنامج الدوحة ضروريا للبلدان النامية وسوف يمكن البلدان الأفريقية بصورة خاصة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبالمثل، علينا أن نواصل التفكير بتعمق بغية تحديد واعتماد مصادر إبداعية لتمويل التنمية. وهذا هو أحد الأهداف ذات الأولوية لبلداننا، خاصة وأن تعبئة مواردنا المحدودة بفعل سداد ديوننا، يحول دون الاستجابة لمتطلبات التنمية على نحو فعال.

وهنا أود أن أحيي نادي باريس الذي وافق على مبدأ قيام غابون بإعادة شراء ديونها. هذا الاتفاق عامل أساسي في سعي غابون المشروع إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

ومن حيث الأمن، لا يمكننا بالتأكيد التقليل من شدة خطورة الاستعمال والانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنهما يمكن أن تمثل مصدرا خطيرا للإرهاب والعنف والصراعات الإقليمية. وفي هذا السياق تؤمن كمبوديا بأن خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ الخاصة بالأسلحة الصغيرة يجب أن تظل حجر الأساس لعملنا جميعا في تناول هذه المسألة. وفي كمبوديا، طورت الحكومة الملكية عددا من البرامج تتراوح من إنفاذ القانون بشأن مراقبة الأسلحة، إلى برنامج مبادلة الأسلحة بالتنمية الذي أدى بنجاح إلى جمع وتدمير أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالمثل تظل الألغام الأرضية تهديدا خطيرا على أمم كثيرة من العالم النامي، لا سيما الأمم التي تواجه صراعات مسلحة، وكذلك الأمم الخارجة لتوها من الصراع. ”أدوات القتل الصامتة“ هذه دمرت أرواح أناس أبرياء كثيرين وبترت أطراف أعداد لا تحصى. إن الألغام الأرضية ليست فحسب مشكلة خطيرة، وإنما أيضا مشكلة إنسانية، لأن الضحايا غالبا ما يعانون من صدمة دائمية أو إعاقة جسدية، بينما تعاني أسرهم من التعاسة ومن الحرمان الروحي والمادي. كما أن الألغام الأرضية تترك وطأة شديدة على الاقتصاد والتنمية، لأن الضحايا يتحولون إلى عبء اقتصادي واجتماعي ثقيل على الحكومات.

في كمبوديا تواصل الحكومة الملكية حملتها لتطهير الألغام بإدراج عملية إزالة الألغام في جداول أعمالها الوطنية، مثل الأهداف الإنمائية الكمبودية للألفية، و”استراتيجية المثلث“. وفي تموز/يوليه من هذا العام تم تطهير أكثر من ١,٥ مليون لغم أرضي. وبغية تشاطر تجاربنا مع البلدان الأخرى التي هي أيضا ضحية للألغام الأرضية، أوفدت كمبوديا ١٣٥ متخصصا في إزالة الألغام من القوات المسلحة

ويسعدني كثيرا أيضا أن أعرب عن أصدق تهانتي الودية لمعالي السيد بان كي - مون، على تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة. ولا يخامرني شك في أن هيئتنا العالمية، تحت قيادته الحكيمة، ستصبح بالتأكيد أوثق صلة بالواقع وأكثر فعالية في التصدي للتحديات التي سنواجهها في القرن الحادي والعشرين.

اليوم يظل العالم يتخبط في سيل من المشاكل التي تكثف تحقيق السلام والأمن والتنمية وغير ذلك، مثل الإرهاب والصراعات الإقليمية والفقر والاحترار العالمي والأمراض الوبائية وما إلى ذلك. تلك المشاكل القديمة والأزمات الحديثة بدأت تتخذ أبعادا عالمية بالفعل، وتتطلب بالتالي جهودا جماعية أعظم من المجتمع العالمي. لذلك فإننا، نحن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، نتشاطر المسؤولية المشتركة عن معالجة هذه المسائل بفعالية أكبر من أجل الإنسانية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل يتحتم أن تمثل كل الدول امثالنا تماما لصدك عدم الانتشار القانونية بغية بناء عالم أفضل وأكثر أمنا للجميع، وعلى وجه خاص لمعاهدة حظر الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اللتين وضعتنا منظورا طويل الأمد لبلوغ نظام لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحيلولة دون وقوعها في أيدي الإرهابيين، مما يمكن أن يتسبب في أفدح خطر على المجتمع الدولي.

محرابة الإرهاب تظل من بين الأولويات العليا لحكوماتنا كافة. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتعامل مع هذا التهديد غير التقليدي من دون التعاون والجهود المتسقة، التي يتعين تعزيزها، خاصة في مجال التعليم وتشاطر المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات.

الأمم المتحدة سيبقي على تغير المناخ حيا في جدول أعمال زعماء العالم. فالمشكلة العالمية تتطلب حلا عالميا.

وفيما يتعلق بالحالة الإقليمية، ترحب كمبوديا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في شهر شباط/فبراير من هذا العام من خلال عملية المحادثات السادسة التي أفضت إلى غلق المنشآت النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذه خطوة إيجابية جدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ويحدونا الأمل أن تتحول إلى أداة فعالة تمهد الطريق نحو إكمال تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة لا نووية.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، نحبي المبادرات الدبلوماسية النشيطة الأخيرة، وبخاصة المحادثات الرفيعة المستوى بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية. ويحدونا الأمل أن تفضي تلك الاجتماعات والأنشطة إلى حل مؤكد ينشئ دولة فلسطينية تعيش بصورة دائمة وسلمية إلى جانب إسرائيل، بغية إنهاء القتل والمعاناة لشعبيهما وخدمة للسلام والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة المثيرة للجزع في العراق، فإننا نحبي الولايات المتحدة على قرارها الأخير بتخفيض حجم قواتها تخفيضا كبيرا في البلد. إلا أن الحل النهائي الحاسم سيعتمد على الطريقة التي سيتصالح بها العراقيون فيما بينهم. وهذا شرط مسبق لا غنى عنه لإنهاء الحرب الأهلية في البلد. وبخلاف ذلك، أخشى من أن الفوضى ستستمر بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة.

وفي ضوء تجربتنا الذاتية نحن، أو من بأن الخيار الوحيد الذي سيجلب السلام والاستقرار إلى العراق هو المصالحة الوطنية، بسياسة يكسب فيها الشيعة والسنة ولا يخسر فيها أحد. لكن السؤال الأساسي الذي ينبغي لنا أن نفكر فيه هو: من يمكنه وأي بلد يمكنه أن يساهم في

الملكية الكمبودية إلى السودان للقيام بأعمال إزالة الألغام تحت مظلة عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الناس كافة يعترفون في هذه الأيام بأن تغير المناخ أصبح أحد أشد التهديدات خطورة على الإنسانية وأنه يؤثر على العالم بأسره في هذا القرن الجديد. وبغية عكس مسار هذا التوجه الطاعني السلمي ترى كمبوديا أن جميع البلدان ينبغي أن تنفذ بفعالية صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. كما ندعو البلدان التي تنتج القدر الأكبر من غازات الدفيئة إلى أن تلتزم تدريجيا بتخفيض انبعاثاتها بأكثر قدر ممكن.

وفي الوقت ذاته، نحتاج إلى تطوير المعرفة بالطاقة الإحيائية وتشاطرها في سبيل اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الاحترار العالمي. علاوة على ذلك، نحتاج إلى وقف إزالة الغابات في البلدان النامية بمساعدتها بالإجراءات الملائمة والموارد المناسبة.

في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان) سيوقع زعمائنا على ثلاثة وثائق مهمة متعلقة بتغير المناخ والطاقة والبيئة أثناء مؤتمر قمة آسيان القادم في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في سنغافورة. إن التوقيع على هذه الإعلانات يبرز بوضوح الالتزام السياسي الذي توليه آسيان، بصورة جماعية وفردية على السواء، لمسائل تغير المناخ.

وكمبوديا تقدر تقديرا عاليا مبادرة الأمم المتحدة بعقد الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ هنا في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويحدونا الأمل أن يؤدي الاجتماع الرفيع المستوى ذاك إلى إجراءات مهمة ولمموسة لتناول هذه المسألة الحاسمة الأهمية في الوقت المناسب. إلا أنني أو من بأن عقد مؤتمر قمة عالمي تحت رعاية

إصلاح شامل - لا إلى إصلاح مجلس الأمن وحده - لأننا نحتاج إلى تعبئة جهودنا الجماعية وحكمتنا حتى نعالج، بطريقة تجاوبية شاملة، المشاكل التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد البياتي (العراق).

لا شك في أن الإبقاء على الوضع القائم لا يتناسب مع التحديات التي تواجه العالم اليوم. وكمبوديا ترى أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون شاملاً. لذلك، وبدلاً من التركيز في المقام الأول على إصلاح مجلس الأمن، ربما أمكننا أن نبدأ بإصلاح يمكن أن يجتذب توافقاً في الآراء. يمكننا، على سبيل المثال، أن نبدأ بدراسة كيفية جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية وأوثق صلة بالواقع، ليتسنى له أن يتعامل مع مشاكل التنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. بعد ذلك سنحتاج بالطبع إلى تمكين الجمعية العامة، ليتسنى لها أن تؤدي دوراً بارزاً في معالجة مشاكل اليوم العالمية، بصفتها هيئة الأمم المتحدة التداولية الصانعة للسياسة والتمثيلية. ثم، وبعد أن نكون قد بنينا الزخم وحققنا توافق الآراء حول إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية كليهما، يمكن لنا أن نتحرك صوب إصلاح مجلس الأمن لكفالة أن يعبر عن واقع اليوم، بتمثيل منصف للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

أود أن أختتم بالقول إن عالمنا يواجه حالياً تهديدات جسيمة ذات أبعاد كبيرة وأزمات إقليمية شديدة. وفي الوقت ذاته، تظل التنمية وتخفيض الفقر في صدارة جداول أعمال البلدان في أجزاء كثيرة من العالم. لذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد أكثر إذا أريد لها أن تتصدى بفعالية لتلك التحديات.

العملية التمهيدية لبناء الثقة قبل أن يتسنى تحقيق مصالحة أصيلة؟

هذه السنة تصادف منتصف المدة بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وسنة ٢٠١٥ المحددة كهدف للوفاء بها. وبصرف النظر عن بعض التقدم الإجمالي، ما فتئت البلدان النامية تمر بتجارب صعبة في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يحدث رغم نتائج العديد من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في شتى أنحاء العالم بهدف تحسين التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الناس في البلدان النامية، مثل توافق آراء مونتريري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. أما من حيث الواقع، فإن حالة البلدان النامية لم تتحسن. ما نحتاج إليه هو التزام قوي وإرادة سياسية من جانب الجميع، لا سيما من المسؤولين في العالم المتقدم النمو، لكفالة أن تكون العولمة عولمة الثروة لجميع الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب. وأرجو ألا يكون هذا مجرد حلم، بل أن يكون هدفاً للجميع.

الحكومة الملكية في كمبوديا وضعت أهدافاً إنمائية للألفية خاصة بها، إضافة إلى استراتيجية المثلث وخطة التنمية الوطنية الاستراتيجية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠، لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيض الفقر. إن تنفيذ الخطط الأساسية الوطنية تلك أسفر عن نمو اقتصادي قوي بمعدل أكثر من ١١ في المائة في السنوات الثلاث الماضية.

لذلك دُعيت كمبوديا في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستعراضي السنوي على المستوى الوزاري، المعقود في جنيف في تموز/يوليه من هذه السنة، إلى جانب خمسة بلدان أخرى، لتقديم عرض وطني للتقدم الفعلي المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بمنظمتنا، منظمة الأمم المتحدة، فإننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بقيام حاجة عاجلة إلى

الأولى إلى الافتقار إلى الهياكل الأساسية، وكذلك إلى فرص الوصول إلى الأسواق وإلى التكنولوجيا الحديثة وإلى التمويل وإلى الاستثمارات. وبغية كفالة مزيد من الفوائد للبلدان الأشد ضعفا، يجب على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده المتسقة لمساعدتها في التنفيذ التام الفعال لبرامج العمل الخاصة بها، حسبما هو مطلوب في حصيلة اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وهذا ينبغي أن يشمل شراكة دولية معززة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية أكبر في الوصول إلى الأسواق، وتعرفة جمركية خاصة وتفضيلية لصادراتها.

وينبغي اتخاذ تدابير إضافية لتأمين القدرة على تحمل الدين ونقل التكنولوجيا ونشجع إقامة هياكل عادلة للتجارة والتمويل الدوليين لصالح البلدان الضعيفة. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُعطي أولوية لتقديم المساعدات المالية والتقنية لتلك البلدان على أساس الهبات أو القروض الميسرة.

ويواجه المجتمع العالمي التحديات الناتجة عن الأنشطة البشرية، كتغير المناخ، الذي يؤثر على كل الدول، الغنية منها والفقيرة. ولكن أكثر الدول الأعضاء تضررا بهذه الكارثة هي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بسبب افتقارها إلى الموارد والقدرة على التكيف. وفي هذا السياق، أعتقد أن نتائج الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ ستسهم كثيرا في إجراء مفاوضات ناجحة بشأن إبرام اتفاق شامل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من أجل التصدي لهذه المسألة.

ولذلك، أكرر التأكيد على أن جهود التصدي لتغير المناخ لا ينبغي أن تمس تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. والتصدي للمسألة يجب أن يشمل الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وينبغي للجهود أن تكون على أساس مبدأ

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثغلون سسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن وفد لاو، عن تحياتنا الودية وتهانينا للسيد سرجان كريم. بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي الأمين العام، السيد بان كي - مون، على التزامه القوي بعملية الإصلاح سعيا إلى جعل الأمم المتحدة هيئة قوية متعددة الوظائف ذات قدرة كاملة على التحرك. إن جهوده العظيمة وتفانيه في سبيل قضية تحسين السلام والأمن والنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والعدالة على صعيد العالم تستحق منا الثناء.

مسألة التنمية ما فتئت تحتل الصدارة بصورة تدريجية. واليوم يظل عالمنا بعيدا عن الأمن. فثمة أجزاء من كوكبنا يعصف بها العنف والكوارث الطبيعية والأوبئة. وما زال الجنس البشري كله يعيش تحت تهديد الأسلحة النووية وفي خوف من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ذلك الخوف سيتعاظم إذا وقعت تلك الأسلحة في الأيدي الشريرة. يضاف إلى ذلك أن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحسم المشاكل الدولية وكذلك انتهاكات سيادة الدول الأعضاء ما زالت مستمرة. وهذا يعرقل التقدم في تحسين السلم والأمن الدوليين والتعاون الإنمائي فيما بين الدول.

ورغم كون العولمة تتيح فرصا جديدة للتنمية، فإن البلدان النامية - وبصفة خاصة البلدان الأقل نمواً والبلدان المحرومة من الشاطئ والدول الجزرية الصغيرة النامية - لم تجن فوائد حاسمة كما ينبغي أن يحدث. ويعود هذا بالدرجة

عاني الفلسطينيون واللبنانيون والعراقيون خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، التي تعيش جنباً لجنب بسلام مع إسرائيل والبلدان الأخرى في المنطقة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تنعم بسلام ثابت وباستقرار سياسي واجتماعي وبنمو اقتصادي. وهذا هو العام الثاني منذ بدء تنفيذنا المتواصل لخطة الخمس سنوات السادسة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١٠) في بلدنا. ونتيجة لذلك سجلنا إنجازات هامة. إذ هبط معدل الفقر من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتم القضاء على زراعة الأفيون تماماً في عام ٢٠٠٦. وتقلصت ممارسات الزراعة المتنقلة بمعدل ست مرات في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. أما السياحة، وبخاصة السياحة البيئية، فقد تعززت ونمت على نطاق واسع وأصبحت تجذب أعداداً متزايدة من السياح إلى البلد. وما برحت حكومة لاو تنفذ سياسة إنمائية ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، واستغلال الطاقة النظيفة وحماية البيئة والنظام الإيكولوجي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عقدت حكومة لاو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع المائدة المستديرة التاسع، الذي أتاح منتدى تشاورياً لشركائنا الإنمائيين وللمختلف الوكالات في حكومة لاو من أجل إجراء حوار بناء وصريح حول المساعدة الإنمائية. واعتمد ذلك الاجتماع إعلان فينتيان بشأن فعالية المساعدات، وهو يعبر عن التزام حكومة لاو وشركائها الإنمائيين بتحسين تنسيق وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية.

المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة. ولتمكين البلدان النامية، ولا سيما أضعف المجموعتين من بين تلك البلدان، من تحقيق التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ، فإنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم لها التمويل اللازم من أجل التكيف وتخفيف الآثار ونقل التكنولوجيا الملائمة.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تستجيب للتحديات الهائلة الماثلة، فإنه ينبغي لها أن تتحول إلى منظمة قوية تتسم بالكفاءة والفعالية. ولهذا الغاية، ينبغي أن تتم عملية إصلاح الأمم المتحدة بطريقة شاملة وجامعة وشفافة ومتوازنة. وحينما تكون الأمم المتحدة قوية وفعالة، فإنها ستنفذ بطريقة أفضل ولايتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين من خلال تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ولكن عملية إصلاح الأمم المتحدة لا يمكن أن تكتمل بدون أن يعاد تشكيل مجلس الأمن لكي يصبح هيئة أكثر شرعية وتمثيلاً وديمقراطية وفعالية.

وعلى غرار الدول الأعضاء الأخرى، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المحادثات السادسة بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونعقد أنه من خلال الجهود المتزامنة لكل الأطراف المعنية، ستتم ترجمة نتائج المحادثات بالكامل إلى أفعال تسهم في جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها لقرارات الجمعية العامة التي تحث على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقد سببت هذه التدابير القسرية، التي تتناقض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، صعوبات وخسائر كبيرة للشعب الكوبي.

ما برح العنف المستمر خلال عهد طويل في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. ونتيجة لذلك،

في البداية، تود توفالو مشاركة المتحدثين السابقين في تهنئة السيد كريم بانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأمين العام بان كي - مون وتهنئته بتعيينه على رأس منظمة الأمم المتحدة.

ونحن إذ نحتفل بالذكرى التاسعة والعشرين للاستقلال، اسمحوا لي أن انقل أصدق مشاعر الشكر والامتنان إلى المجتمع الدولي، ولا سيما شركائنا الإنمائيين التقليديين وأصدقائنا المقربين والمنظمات الإقليمية والدولية على دعمهم وتعاونهم على مدى السنوات الماضية. ونحن على ثقة بأن بوادر التفهم والصداقة والتعاون هذه ستستمر في السنوات المقبلة. ولقد استرشدنا، في مسعانا لتحقيق أفضل النتائج، بمبادئ الأمم المتحدة للحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية وتقرير المصير. فبقاؤنا في المستقبل كدولة يقوم على هذه القيم الأساسية للأمم المتحدة.

وترحب توفالو بتناول المسائل ذات الأولوية المتمثلة في تغير المناخ والتمويل من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الإرهاب وبرنامج إصلاح الأمم المتحدة. وقد حدد الرئيس هذه الأولويات بوضوح وسلط الضوء عليها في خطابه الافتتاحي في الدورة الثانية والستين. ونود، مع ذلك، أن نركز على خمس مسائل رئيسية: إصلاح الأمم المتحدة، ووجودها في الدول الجزري الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، ومسألة عضوية تايوان في الأمم المتحدة ووكالاتها، والمعايير اللازمة لانتقال أقل البلدان نمواً إلى مستو أعلى، والاستجابة لتغير المناخ.

أما في ما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة، نعترف بصدق بالجهود الضخمة التي بذلتها المنظمة في سبيل تحقيق هدفها، باعتمادها على دعمتيها الإنمائيين: تحقيق السلم

ومن خلال مواصلة سياستنا الخارجية على أساس السلام والصداقة والتعاون مع كل البلدان في العالم، لدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية علاقات دبلوماسية مع ١٢٥ بلداً، وأصبحت عضواً في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، من أجل تحقيق اندماجها في النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي. ومن بين الأحداث الهامة التي تشهدها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذا العام الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين للمنظمة الفرانكفونية الدولية المزمع عقده في يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في فينتيان. وبوصفنا البلد المضيف، فإن حكومة لاو تود أن تشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة والإسهام في نجاح ذلك الاجتماع.

وفي الختام، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزامها الثابت بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في السعي إلى إقامة عالم مزدهر تسوده المساواة والسلم، وخال من الخوف والعوز، من أجل ضمان رفاه جميع الشعوب على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك الاعتراف بالتنوع واحترام الحقائق التاريخية والثقافية والاجتماعية في كل بلد. ولتحقيق ذلك، من المؤكد أنه علينا جميعاً بذل المزيد من الجهود وتقديم التضحيات. وبالرغم من ذلك، أنا متأكد من أنه بإمكاننا معا القيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد تافاو تيبه، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد الطبيعية لتوفالو.

السيد تيبه (توفالو) (تكلم بالانكليزية): إن لهذا اليوم مكانة خاصة في نفوسنا: فقبل تسعة وعشرين عاماً، وبمباركة هذه الهيئة، نالت توفالو استقلالها. لذلك، يشرفني، باسم توفالو حكومة وشعباً، أن أنقل تحياتنا إلى هذه الدورة من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتشيد توفالو إشادة كبيرة بالزخم الذي اكتسبه العمل على إصلاح مجلس الأمن، ولا سيما العمل الممتاز الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وغيرها من المسائل المتعلقة بالمجلس. كما ترحب توفالو ترحيبا حارا بالخطوة التالية المتمثلة في طرح هذه المسألة لإجراء مزيد من المفاوضات الدولية، بوصفها طريقا للمضي قدما. وترحب توفالو أيضا بمشروع القرار المقدم من الهند الذي يرمي إلى تحقيق الغاية نفسها للقيام بهذه المهمة البالغة الأهمية.

ومع ذلك، نحن مستاءون جدا من الاستمرار في توجيه أصابع الاتهام إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية واستخدام لغة غير دبلوماسية معها لإسهاماتها في عملية إصلاح مجلس الأمن. وتملك توفالو، بصفتها دولة صغيرة محبة للسلام وعضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، الحق السيادي في دعم أي مسألة من شأنها الإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يتسنى الوصول إلى هدفنا المشترك في التنوع واحترام كل منا الآخر إلا بالحوار المفتوح والعمل المشترك بتفاهم متبادل في إطار الأمم المتحدة.

وتؤمن توفالو إيمانا قويا بأن المهمة الأسمى للأمم المتحدة ينبغي أن تظل هي صون السلم والأمن مع ضمان مشاركة جميع دول العالم، كما هو منصوص عليه بوضوح في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، لن يتسنى القول بعالمية الأمم المتحدة ولا ضمان السلم والأمن الدوليين إلا إذا سويت على نحو ملائم مسألة عضوية تايوان ومشاركتها في الأمم المتحدة. ومما يدعو إلى خيبة الأمل ملاحظة أن هذه الهيئة لا ترغب،

والأمن واحترام حقوق الإنسان، كما ورد في ميثاقها. وتواصلت الأمم المتحدة، عن طريق هذه الجهود، مع العديد من بلدان العالم بتوفير الخدمات اللازمة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود العديد من التحديات التي لا يمكن التصدي لها إلا إذا التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع هيئات المنظمة الفرعية بالعمل معا على نحو منسق واحترام كل منها الآخر.

ومهما قيل في تأكيد الحاجة إلى ضمان كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها ونزاهتها في الاضطلاع بمهامها وبجميع برامجها ذلت الصلة فلن توفى قدرها. وفي هذا الصدد، ترحب توفالو بالعمل الجاري لإصلاح الأمم المتحدة وتأييده. كما تؤيد، بصورة خاصة، تقرير الأمين العام الذي صدر استجابة لتوصيات الفريق المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ونوافق على أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر تركيزا على النتائج وأكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة.

وتؤيد توفالو تأييدا تاما إصلاح الأمم المتحدة الجاري حاليا الذي يشجع قيام البرامج بدافع من القطر. ومع ذلك، نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء البطء غير المبرر في المضي نحو فتح مكاتب للأمم المتحدة في بقية الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ التي لا توجد فيها مكاتب لها. وتوفالو بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، ترى أنها والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تستحق أن تكون لديها مكتب للأمم المتحدة، مما سيكون له أهمية في تنسيق برامج ومشاريع الأمم المتحدة وتنفيذها على أرض الواقع. إن عزلتنا ووقوعنا في مناطق جغرافية متباعدة في حد ذاته مبرر لإنشاء مكتب مشترك للأمم المتحدة في توفالو. ونناشد الأمم المتحدة أن تنفذ في أقرب وقت ممكن هذا الالتزام الذي كان ينبغي أن يُنفذ منذ أمد بعيد.

موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية، من المزعج جدا أن جميع المرشحين المحتملين للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، هم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، على الرغم من وجوه النقص ومواطن الضعف البيئي لدينا. فنناشد هذه الجمعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وشركاءنا في التنمية أن يعيدوا النظر بعناية في معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتطبيقها، آخذين في الاعتبار العوائق الخاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقيادة الرئيس في اختيار عبارة "الاستجابة لتغير المناخ" بصفته موضوعاً جوهرياً لهذه الدورة، حديرة بالثناء الجزيل. وبالمثل، تثنى توفالو على قيادة الأمين العام بشأن تغير المناخ. ويسرنا أن قادة العالم، في الحدث رفيع المستوى بشأن تغير المناخ، اتفقوا على إلحاحية معالجة تغير المناخ بأسلوب شامل. ونعتقد أننا الآن جاهزون لنصنع اتفاقاً تاريخياً في بالي، لبدء مفاوضات بشأن اتفاق جديد معني بتغير المناخ.

وكما ذكر بوضوح رئيس وزراء توفالو، السيد أبيساي إيلميا، في عدد حزيران/يونيه من مجلة وقائع الأمم المتحدة، "إذا كانت هناك مسألة واحدة تضرب في قلب دولتي، توفالو، فإنها تغير المناخ". إنها بلا ريب مسألة ذات أهمية بالغة لدولة جزرية صغيرة مثل توفالو. والتقرير الصادر مؤخراً عن الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ يبرز أوجه الضعف الشديد لدى البلدان الجزرية مثل توفالو، أمام آثار تغير المناخ، والحاجة الملحة إلى عمل عالمي لمعالجة تلك الأوجه. وفي هذا السياق، ستكون الدورة المقبلة من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في بالي مهمة جداً.

وفي رأينا، ينبغي لمؤتمر بالي أن يشتمل على المكونات التالية: أولاً، ينبغي أن يعيد تأكيد الدور الهام لبروتوكول كيوتو، ويشجع أطراف هذا البروتوكول على التعهد بخفض

حتى على الأقل، في إدراج طلب عضوية تايوان في جدول أعمالها للنظر فيه كما يجب.

اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد تأييد توفالو القوي لطلب تايوان العضوية في الأمم المتحدة. ونشعر بأن هذه المسألة قد طال أمدها وبجاجة إلى النظر فيها بجدية على أساس حيثياتها.

لقد أبدت تايوان مسؤولية دولية وساعدت العديد من بلدان العالم في عمليات تنميتها بما في ذلك بلادي، توفالو.

وقد أظهرت تايوان مسؤولية دولية وساعدت بلدانا عديدة في العالم - بينها بلدي توفالو - مساعدة إنمائية. ولدينا اعتقاد قوي بأن تايوان بلد ذو ارض محددة بوضوح، ونظام حكومي ديمقراطي مستقر، وهي طرف دولي مسؤول في التجارة العالمية، والتنمية والعلاقات الدبلوماسية. وينبغي إجراء معالجة ملحة لحقوق الشعب التايواني وتقرير مصيره في الانضمام إلى الأمم المتحدة. فتايوان تمتلك جميع القدرات اللازمة للوفاء بالتزاماتها، بصفقتها بلداً محباً للسلام، ولتصبح عضواً كاملاً في الأمم المتحدة في ظل ميثاقها.

ومع هذا كله، من المحزن أن نلاحظ أن الأمم المتحدة واصلت التغاضي عن الرغبات والاحتياجات لشعب تايوان، الذي يريد مجرد أن يكون جزءاً من الأسرة الدولية، ويشارك بنشاط في تحقيق الأركان النبيلة، للتنمية والأمن وحقوق الإنسان. ومن المحزن أكثر، أن الإجراء الذي اتخذته الأمين العام للأمم المتحدة بعدم التقييد بمتطلبات ميثاق المنظمة، وأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمن، مخيب للآمال. لذا تدعو توفالو إلى النظر الملائم والملح في طلب تايوان العضوية في الأمم المتحدة.

ومسألة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً أثارت لدى توفالو قلقاً عميقاً. فكما هو معترف به في استراتيجية

بالتفصيل أثناء الحدث رفيع المستوى بشأن تغير المناخ. واسمحوا لي أن أبرز اثنين منها: أولاً، يتعين علينا أن ننشئ مصدراً جديداً كاملاً لتمويل التكيف، ومنهجاً جديداً بشأن كيفية إدارة ذلك التمويل. ويمكن لمصدر تمويل جديد محتمل للتكيف أن يأتي من ضريبة تفرض على الطيران والنقل البحري الدوليين. وثانياً، يجب علينا أن ننشئ مرفق تأمين عالمي ليسهم في مساعدة البلدان الضعيفة على التعافي من آثار تغير المناخ.

وعلياً أن نغتنم الفرصة في بالي. فنضع لأنفسنا إطاراً زمنياً قصيراً لإقامة اتفاق جديد ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ. وينبغي ألا يقوّض هذا الاتفاق بروتوكول كيوتو، بل ينبغي له أن يبني على مواطن القوة فيه. وتلك البلدان التي أدارت ظهرها لبروتوكول كيوتو، يجب عليها الآن أن تشارك في الجهد العالمي وتلتزم بخفض انبعاثاتها ضمن إطار زمني ضيق. وحالما يتم ذلك، سنرى أن بقية بلدان العالم ستمضي قدماً، لأنه من الأساسي أن تبذل جميع البلدان جهدها لخفض انبعاثاتها. فلا يجوز أن نهدر الفرصة في بالي.

وختاماً، تشجع حكومة بلدي جميع البلدان على دعم جدول أعمال الإصلاح للأمم المتحدة، بما في ذلك النظر الجدي في تقرير المصير والشراكة العالمية من جانب جميع الدول، ونشجع بقوة جميع الحكومات على جعل مؤتمر تغير المناخ المقبل للأطراف في بالي نقطة انطلاق نحو مفاوضات جديدة بشأن تغير المناخ. فمستقبل توفالو وحيوة آخرين كثيرين مثلنا في خطر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد أندري سترانان، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا.

جديد وملحوظ للانبعاثات، كما يشجع الآخرين على أن يصبحوا طرفاً فيه.

وثانياً، ينبغي لنا أن نتفق على تعديل بروتوكول كيوتو بحيث نفتح الباب أمام بلدان صناعية حديثة، بلدان ذات اقتصادات انتقالية وأية بلدان أخرى معينة، بما فيها البلدان النامية، لتضطلع بالتزامات بخفض انبعاثات غاز الدفيئة لديها.

وثالثاً، لا بد لنا من الالتزام بإطار عالمي جديد بشأن التكيف لآثار تغير المناخ. ففي حالة البلدان الأكثر عرضة مثل توفالو، يعتبر هذا خطوة أساسية في العملية.

وأخيراً، يجب أن نتفق على عملية تفاوضية جديدة في ظل الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، تقيم اتفاقاً قانونياً جديداً يتيح للبلدان النامية بالتزامات جديدة بخفض انبعاثاتها. وبموجب هذا الاتفاق، نتوقع للبلدان النامية أن تكون قادرة على التعهد بالتزامات طوعية بخفض انبعاثاتها من الطاقة، والنقل والقطاعات الحرجية. وسترتبط هذه الالتزامات بآليات حافزة ملائمة.

وفي سياق خفض الانبعاثات من إزالة الغابات، نعتقد أن أية تدابير متفق عليها يجب أن تؤدي إلى خفض حقيقي في الانبعاثات العالمية. والإجراءات لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات ينبغي ألا تقوّض أو تقلل من قيمة الجهود لخفض الانبعاثات من قطاعات أخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه الإجراءات ألا تنتهك حقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية. وأسباب إزالة الغابات معقدة، خاصة لأن هناك مسائل إدارية خطيرة ينبغي حلها. فدعونا نتأكد من التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة، يحقق نتيجة دائمة لتغير المناخ.

وهناك عدد من العناصر التي نعتقد أنها أساسية في إطار عالمي جديد بشأن التكيف. وقد عرضنا بعضها

المتحدة، وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي وجميع الدول الأعضاء التي لبثت فوراً طلبنا للمساعدة. ولا نزال نعول على تلك المعونة في التخفيف من عواقب الجفاف.

وفي ظل هذه الظروف، نؤيد اعتماد اتفاق دولي جديد في هذا المجال، نأمل للدورة المقبلة من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بتغيير المناخ أن تتمكن من مناقشة ترتيبات جديدة للمضي إلى أبعد من بورتوكول كيوتو.

ويبقى الإرهاب خطراً رئيسياً على الأمن الداخلي للبلدان وعلى الأمن الدولي. وفي ذلك الصدد، تدعم جمهورية مولدوفا بإخلاص كامل جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ومن الأمثلة على هذا الدعم انضمامنا إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وعلى مستوى داخلي، نفذت الحكومة سلسلة من الإجراءات المحددة نحو مكافحة الإرهاب، باعتماد استراتيجيتها الوطنية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإننا نرى في الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة لإنجاز مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تهدف إلى بلوغ توافق دولي في الآراء بشأن إطار معياري في ذلك المجال. ويجب إيلاء اهتمام شديد بالكفاح ضد الإرهاب الذي تغذيه النزعات الانفصالية التي تنال من سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وأود أن أؤكد لكم أن وفد بلدي سيسشارك مشاركة نشيطة في تنسيق العملية التفاوضية في اللجنة السادسة للجمعية العامة.

وقد شكّلت الأمم المتحدة، طوال عقود، المنتدى المناسب لمعالجة المشاكل المتنوعة المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. وجمهورية مولدوفا ترحب بالنهج الجديد لمراقبة

السيد ستراثان (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود، قبل كل شيء، أن أنضم إلى المتكلمين الذين خاطبوا هذه الجمعية بتهنئة السيد كريم على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

كما يسرني جداً أن أرحب بتعيين السيد بان كي - مون أميناً عاماً، وأن أثنى على الطريق المميزة التي بدأ بها أنشطته، فضلاً عن جهوده الدؤوبة لضخ دينامية جديدة في الأمم المتحدة بهدف إضفاء التفاضل على عملها.

والدورة الحالية ذات معنى خاص لجمهورية مولدوفا، لأنها تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لانضمامها إلى أسرة الأمم المتحدة. وجمهورية مولدوفا بصفتها دولة عضواً في هذه المنظمة، أظهرت وفاء لمبادئ ميثاقها وأهدافه، بدعمها الكامل لأهداف المنظمة وبالمشاركة في مسؤولياتها.

وعملية العولمة جارية في كل مكان، وهي موضع اهتمام لنا جميعاً. فكما تعلمون، إن معالجة تلك المسائل واردة في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). وفي رأينا أن المستوى الحالي من المعونة غير كاف؛ وأن تحديد مصادر مبتكرة للتمويل، وزيادة فعالية المعونة القائمة أمران حتميان. وفي ذلك السياق، نأمل للتوصيات في مجالات التنمية، المتضمنة في تقرير الأمين العام بشأن الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة (A/61/583) أن تساعدنا على تجاوز تفكك تلك المنظومة، بحيث يمكنها أن تؤدي عملها بصفقتها وحدة متكاملة، بالشراكة مع جميع الدول الأعضاء.

والحدث رفيع المستوى الذي نُظّم برعاية الأمين العام، والذي سبق المناقشات العامة، لفت الانتباه إلى تغيير المناخ، الذي عُرفت آثاره الفتاكة في جميع أنحاء العالم. ونحن نعرف ذلك جيداً، لأن بلدنا عانى في هذا الصيف أسوأ جفاف في ٦٠ سنة. وإننا نقدرّ عالياً مؤسسات الأمم

والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، نرى أنه يتعين توسيع مجلس الأمن بفتية الدائمة وغير الدائمة كليهما، مما يؤدي إلى عرض مقعد إضافي غير دائم على مجموعة أوروبا الشرقية.

وإننا نرحب باتخاذ القرار ١٦/٦١، بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة الرئيسية لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وقد قدمت جمهورية مولدوفا ترشيحها لانتخابات هذه السنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإني أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء التي منحتنا ثقتها.

وقد دعمت جمهورية مولدوفا دائما صون وتماسك دور المنظمة في تسوية حالات الأزمات والصراع، والمعونة في البناء بعد الصراع، وتقديم المساعدة الإنسانية للمناطق المتضررة في أجزاء مختلفة من العالم، وخاصة في المناطق المتضررة بالصراعات، مما في ذلك منطقة مجموعة بلدان جورجيا، وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة بأن تبقى في جدول أعمالها للدورة الحالية البند ١٦ المعنون "الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا، وأوكرانيا وأذربيجان، ومولدوفا، وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، وبالاهتمام المتزايد الذي توليه لهذه المسألة.

وأود، في الختام، أن أؤكد مجددا إرادة الدولة التي أمثل في التعاون والمساهمة النشيطة في الجهود المشتركة للدول الأعضاء لتدعيم الأمم المتحدة بصفتها المنظمة التي تضطلع بالدور الأساسي في حفظ السلام، والأمن والتنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي أمين عام وزارة خارجية سلطنة عُمان، السيد بدر بن حمد البوسعيدي.

السيد البوسعيدي (عُمان): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهل بياني أن أتوجّه بالتهنئة الخالصة إلى معالي

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإننا، في ذلك السياق، نؤيد اتفاقا جديدا في مجال مبيعات الأسلحة. ونحن ندعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة نظام أمني وآخر لمراقبة الأسلحة، يتصفان بالفعالية. ونبقى داعما مخلصا لتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وأود، في هذه المناسبة، أن أكرر موقف جمهورية مولدوفا، التي ترى أن انسحاب القوات الروسية التي لا تزال على الأراضي المولدوفية ضد إرادتنا، عملا بالالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الروسي في اسطنبول عام ١٩٩٩، سيهيئ الظروف للتصديق على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتطبيقها.

ويبقى الصراع الترانسدنيستري عقبة مستمرة أمام المضي قدما بالإصلاحات وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. ومنذ سنة، تكلمنا في الجمعية العامة، وتناولنا بتفصيل مسهب المشاكل المتعلقة بهذا الصراع، وأعربنا عن الأمل بحل نهائي ودائم له. واليوم، يؤسفني أن أذكر أن عمليات المفاوضات - المعلقة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بسبب الموقف المتشدد وغير البناء من جانب القادة الانفصاليين المدعومين من خارج مولدوفا - لم يمكن إعادة البدء بها على الرغم من جهودنا المتواصل. ويشكّل ذلك ستارا لترويج بعض المصالح السياسية ومصالح المافيا الغربية عن سكان المنطقة. والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان الأساسية في المنطقة الترانسدنيسترية، وعدم كفاية الآلية القائمة لحفظ السلام، أمران يجعلان الحاجة ملحة إلى تحويل تلك الآلية إلى مهمة مدنية متعددة الجنسيات وذات ولاية دولية.

وفي سياق تماسك الأمم المتحدة، تؤيد جمهورية مولدوفا اعتماد القرارات الضرورية لتنشيط الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن وتعزيز المجلس الاقتصادي

الدولة الفلسطينية التي تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

إن انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطين، وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري ومن مزارع شبعاء سوف يشجع الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مما سيؤدي إلى إقامة تعاون بين دول وشعوب المنطقة على أوسع نطاق.

إننا نشعر بوجود مؤشرات إيجابية لقناعات جديدة على مستوى القيادات السياسية وأوساط المجتمع في إسرائيل حول ضرورة التوصل إلى حل سلمي يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لإنهاء عقود من الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدول العربية قد أكدت في مناسبات عديدة على اقتناعها بأن تحقيق السلام مع إسرائيل على أساس من العدل والإنصاف وإقامة سلام عادل يستند إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ هو خيار استراتيجي لديها.

وندعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الدول الكبرى، إلى الدفع قدماً بتلك القناعات الإيجابية المتجلية في إسرائيل وفي الدول العربية من أجل تحقيق السلام.

لا يزال العراق يتزف من دماء أبنائه، إلا أن توسيع مسؤوليات الأمم المتحدة الجديدة في العراق وفقاً للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الصادر عن مجلس الأمن يعد خطوة إيجابية ندعمها ونساندها.

وفي هذا الصدد، ندعو الأشقاء في العراق، وعلى وجه الخصوص الحكومة العراقية، إلى الانتقال من مرحلة الخلافات إلى مرحلة حل المشكلات على أساس المصلحة الوطنية.

سرجان كريم وإلى بلده الصديق، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على رئاسة الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية طويلة لكفيلة بإنجاح أعمال هذه الدورة وصولاً إلى الغايات المنشودة. وأود أن أشيد هنا بسلفكم معالي الشيخة هيا آل خليفة ممثلة مملكة البحرين الشقيقة على الطريقة المثلى التي أدارت بها أعمال الدورة الحادية والستين بكل حكمة واقتدار ودراية.

وأغتنم هذه الفرصة لأقدم التهئة لمعالي السيد بان كي مون بتعيينه أميناً عاماً للأمم المتحدة، ونحن على قناعة بأنه سوف يقدم خدمات جليلة لهذه المنظمة. وذلك نظراً لما يتمتع به من خبرة واسعة في المجالين السياسي والدبلوماسي، وأؤكد له استعداد وفد بلادي لتقديم كل ما يمكن أن يعينه على القيام بمسؤولياته، ونرجو له التوفيق والنجاح.

وأسجل تقديرنا لمعالي السيد كوفي عنان على ما بذله من جهود لتطوير العمل في المنظمة خلال الفترة التي قضاها أميناً عاماً.

في كل دورة للجمعية العامة تتاح لنا فرصة التعبير عن اهتماماتنا وشواغلنا بشأن العديد من القضايا الدولية والإقليمية. وأود أن أشير هنا إلى أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة قد حققت فهماً جيداً لعلاج الكثير من المشكلات الدولية والتي من بينها مشكلة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن تلك الجهود التي بُذلت في كل من فلسطين والعراق ودارفور والصومال وغيرها من المناطق لم توصلنا إلى حلول نهائية حتى الآن، فإنها أعطت إشارات إيجابية أكدت على عزم المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته إزاء إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس إقامة

واقصادية كبيرة وتشريد مئات الآلاف من البشر من سكناهم وفقدان الخدمات الصحية والمعيشية الضرورية لهم.

وفي الوقت الذي نثني فيه على الدور الحيوي الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذا الإطار وعلى تنظيمها للاجتماع الرفيع المستوى حول تغير المناخ الذي عُقد في الرابع والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر المنصرم، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى وضع حلول وتدابير محددة لمواجهة تلك التحديات.

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بإجراء الدراسات البيئية والعلمية لمواجهة أضرار تلك الظواهر، بما يحافظ على التوازن والتنوع البيئي الذي هو من ضرورات استمرار الحياة على كوكب الأرض. ومن هنا ندعو إلى الاستفادة من التطور في الأنظمة التقنية والإلكترونية الجديدة لتسخيرها في مجالات مكافحة التلوث والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي. إننا نرحب بالمبادرة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، ويسرنا أن نضم صوتنا إلى جانب الدول التي أيدت إعلان "نداء إلى العمل"، الذي صدر مؤخرا في هذا الشأن.

كما نرحب بعقد الحوار الرفيع المستوى حول التعاون ما بين الأديان والثقافات المقرر عقده على هامش أعمال هذه الدورة خلال الفترة من ٤ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر الجاري. ونأمل في أن يتمكن الاجتماع من اعتماد نظرة مستقبلية تركز على الجوانب الإيجابية فيما يتعلق بالتفاهم بين الأديان والثقافات الذي لا بد وأن يكون قائما على أساس الاحترام المتبادل لمعتقدات وثقافات الشعوب.

وفي الختام نأمل لهذه الدورة كل النجاح حتى نتتمكن من الخروج برؤى ترسم طريق المستقبل لخدمة البشرية وتحدد عهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتزامها بتنفيذ قراراتها واحترام أحكام ميثاقها.

إننا نشعر بالتفاؤل إزاء الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي للتوصل إلى حلول سياسية بين الأطراف السودانية في دارفور. وإننا ندعم الاتفاق الذي وقعته الأطراف الثلاثة والحكومة السودانية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دعم القوات الأفريقية ونشر مزيد من القوات في إقليم دارفور لاستتباب الأمن وإنجاح المفاوضات بين الحكومة السودانية وقوى المعارضة في دارفور.

وفي الصومال، معالي الرئيس، هذا البلد الذي لا يزال يعاني من حرب أهلية أودت بحياة الآلاف وشردت مئات الآلاف من أبنائه، نعتقد بأنه لا مخرج من هذه الأزمة إلا من خلال التوافق بين كافة القوى الصومالية. ونرى بأن المجتمع الدولي تقع عليه مسؤولية كبرى لمساعدة الصومال على استعادة وحدته وأمنه. ومن أجل أن تكون مساعدة المجتمع الدولي فعالة فإننا نحث الأخوة في الصومال بكل فئاتهم وتكتلاتهم أن يجسموا أمرهم ويعينوا من يحاول مد يد العون لهم.

إننا نرحب باستمرار التعاون القائم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرى أن في الأفق آمالا وفرصا للتوصل إلى حل سلمي يضمن حق إيران في الاستفادة من التكنولوجيا النووية السلمية ويبدد مخاوف المجتمع الدولي.

إن بني البشر جميعا شركاء في هذه الأرض، ويجب عليهم أن يعملوا معا لإعمارها، وتنمية مواردها والمحافظة عليها. ومن الأهمية بمكان أن ينظر المجتمع الدولي إلى ما هو حاصل اليوم على امتداد قارات العالم من تقلبات وأنواء مناخية استثنائية في شكل أعاصير وفيضانات وانجرافات وانحسار المناطق الصالحة للزراعة، مما أدى إلى خسائر بشرية

السياسات هو في تصاعد وازدياد بقدر غير مسبق. والأرقام المعلن عنها مؤخرا في مجال زيادة التسليح الأمريكي لإسرائيل تتحدث عن نفسها.

إن العدوان الإسرائيلي الأخير على سورية بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ هو دليل واضح على رغبة إسرائيل في تصعيد التوتر. ونؤكد هنا أن تقاعس المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، عن إدانة هذا العدوان من شأنه أن يشجع إسرائيل على التمادي في مسلكها العدواني ويسهم في تصعيد التوتر في المنطقة. كما أن قيام مصادر في الولايات المتحدة بترويج شائعات و تليفيق أخبار لتبرير هذا العدوان هو تزوير للحقائق يجعل من هؤلاء شركاء في العدوان.

إن الحديث عن السلام في الشرق الأوسط، والتحرك من أجله، يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى توفر إرادة صنع السلام القائم على الحق والعدل. هذه الإرادة غائبة عن أولويات بعض السياسات في ما يطرح هذه الأيام. إن ما يتم تداوله حول اجتماع دولي ما زال يتسم بالغموض في المضامين والغايات وفي التوجه المطلوب نحو الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، كما يفتقر أيضا إلى تحديد الأهداف والأسس والمرجعيات والإطار الزمني.

لقد أكدت سورية مرارا وتؤكد الآن أن السلام هو خيارها الاستراتيجي. وأشار السيد الرئيس بشار الأسد في خطابه أمام مجلس الشعب بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ذلك حين قال إن سورية مستعدة للسلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية كمقدمة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. هذا يؤكد امتلاك سورية لإرادة صنع سلام حقيقي يعيد الأرض والحقوق لأصحابها ويضمن الأمن للجميع. لقد دعونا مرارا وتكرارا لاستئناف عملية السلام على أساس مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. لكن هل هذه الإرادة - إرادة صنع السلام الحقيقي - متوفرة لدى

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، السيد وليد المعلم.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أن أهنئ السيد سرجان كريم على انتخابه رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وأرجو له النجاح في مهمته الرفيعة. وأتوجه بالتقدير والتحية إلى سلفه الشيخة هيا راشد آل خليفة من البحرين الشقيق على الجهود التي بذلتها لإنجاح أعمال الدورة السابقة. كما أعرب للسيد بان كي - مون، الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، عن تمنياتنا بالتوفيق في مهمته الكبيرة في السير بمنظمتنا الدولية في طريق تحقيق مقاصد وأهداف ميثاقها.

تعيش منطقة الشرق الأوسط تحديات وتوترات كبيرة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، وتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ورغم أن هذا ليس بالأمر الجديد إلا أن التحديات و التوترات تتصاعد حاليا بما يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، وتهديدا للسلام والأمن العالميين. إن تضائل الآمال لدى شعوب المنطقة، أو حتى فقدانها في إمكان صنع سلام عادل وشامل والانتقال إلى واقع آمن ومستقر، إضافة إلى الوضع الراهن في العراق، بما يخلفه من قلق وغضب أمران يجعلان المنطقة تعيش واقعا متفجرا يحولها إلى بؤرة توتر ومواجهات بدلا من أن تكون مساحة بناء وإنجاز لمهام التنمية والتقدم.

أتساءل هنا عما تم إنجازه خلال عام، منذ الدورة السابقة للجمعية العامة، على طريق حل مسببات التوتر التي يعيشها الشرق الأوسط والتي ليست في مصلحة أي طرف في المنطقة وخارجها. إن نهج استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ونهج تجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة ما زالا قائمين، بل إن الدعم والتمويل والتسليح لهذه

لم يقم بما يترتب عليه من مسؤولية في المشاركة بتحمل العبء ريثما يستطيع هؤلاء الأخوة العودة إلى بلدتهم وديارهم. إن الجهة القائمة بالاحتلال تنفق مئات مليارات الدولارات على عملياتها العسكرية داخل العراق، لكنها لا تخصص شيئاً يذكر لمساعدة العراقيين المهجرين نتيجة احتلالها للعراق والتداعيات التي ترتبت على ذلك.

لقد فتحت زيارات المسؤولين العراقيين إلى سورية آفاق تعاون واسعة النطاق بين البلدين الشقيقين وحددت مجالات التعاون الرئيسية بينهما على كل الصعد. وستقوم سورية من جانبها بالعمل على تنفيذ كل ما تم التوصل إليه خلال تلك الزيارات.

إن المرحلة الدقيقة والحساسة التي يمر بها لبنان الشقيق تستوجب العمل المشترك بين اللبنانيين لتجاوز هذه المرحلة والوصول إلى حلول تصب في مصلحة لبنان وتخدم مستقبله. لقد أكدت سورية باستمرار على دعم جميع المبادرات الهادفة إلى تفعيل الحوار بين اللبنانيين وصولاً إلى التوافق فيما بينهم. نحن نرى أن الاستعداد للانتخابات الرئاسية القادمة يشكل فرصة طيبة للتوافق بين اللبنانيين على انتخاب رئيس وفقاً للقواعد الدستورية وبعيدا عن التدخل الأجنبي، وبما يحفظ مصلحة لبنان وعلاقاته العربية.

تجدد سورية التأكيد على موقفها الداعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وأذكر بمشروع القرار الذي تقدمت به إلى مجلس الأمن باسم المجموعة العربية بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ والذي لا يزال تنتزع إلى اعتماده.

وأؤكد هنا أن سورية تضم صوتها إلى الأصوات الأخرى في بلدان العالم النامي التي تدعو إلى الالتزام بحرية وحق الدول كافة في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. ونرى أن من الضروري إلزام

حكومة إسرائيل أو لدى الإدارة الأمريكية الحالية؟ إن الأمور على أرض الواقع والفعل تشير إلى عكس ذلك.

إن الوضع الراهن في العراق ينذر بأخطار جسيمة على العراق وعلى المنطقة، الأمر الذي يقتضي التعاون الفعال من قبل جميع الجهات داخل العراق وفي المنطقة والعالم. وغياب الرؤية السياسية الحقيقية للحل والاعتماد على الخيار العسكري وحده يزيد الوضع سوءاً. ولقد أكدنا دائماً على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وضمان سيادته واستقلاله وهويته العربية الإسلامية، ورفض أية دعاوى لتقسيمه.

نحن نرى أن الحل في العراق يبدأ بالمصالحة الوطنية التي تقوم على مبدأ احترام إرادة الشعب العراقي بكل مكوناته، سواء في تقرير مستقبله السياسي، أو في أسس بناء العراق الجديد القائم على المساواة في المواطنة. ونؤكد هنا على الحاجة لانسحاب القوات الأجنبية من العراق بالاتفاق مع الحكومة العراقية، لأن هذا يسهم في تحجيم العنف. ولقد أكدنا باستمرار على إدانتنا لجميع الأعمال الإرهابية التي وقعت وتقع في العراق ويذهب الأبرياء ضحيتها. إن الادعاء من حين إلى آخر حول تسلل مقاتلين عبر الحدود السورية - العراقية هو أمر يجافي الحقيقة ولا يعترف بما قامت به سورية من إجراءات صارمة لضبط الحدود. ونعتقد أن الهدف من وراء إطلاق هذه الاتهامات الباطلة هو تحميل الآخرين مسؤولية فشل القوة القائمة بالاحتلال في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

إن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق تدفع بكثير من العراقيين إلى مغادرة بلدتهم، ولدينا حتى الآن في سورية أكثر من مليون وستمئة ألف عراقي، تتكبد سورية أعباء مالية كبيرة لتلبية متطلباتهم الاقتصادية والخدمية، فضلاً عن العبء الأمني والاجتماعي. ومما يدعو للأسف أن المجتمع الدولي

علمنا المعاصر من أزمات وصراعات يجب أن يدفعنا إلى معالجتها عبر تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، والسعي الحثيث لإيجاد حلول سياسية للمشاكل القائمة على الساحة الدولية بما يكفل صيانة الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لدولة السيد ميغمو إنجبولد، رئيس وزراء منغوليا.

السيد إنجبولد (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): إننا في

منتصف الطريق، نحو الموعد النهائي وهو ٢٠١٥، المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما زالت أمامنا ثمانية أعوام - فهل هي فترة كافية؟ وهل نحن نسير بخطى مسرعة؟ إننا إذا ما قسناها على أساس تاريخ الجنس البشري، فهي ليست سوى حبة رمل في ساعة رملية. غير أنه إذا قسناها على أساس آمال وتطلعات ملايين الناس الذي يعيشون في فقر مدقع دون ماء صالح للشرب، وأطفال بأمل ضئيل في الحصول على التعليم وتحقيق كامل إمكاناتهم في الحياة، ونساء يمتن أثناء الولادة، ورضع لن يتعلموا المشي أو التكلم أو القراءة أو الكتابة، يموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، فسيكون ذلك بالتأكيد أكثر من حبة رمل.

بحلول عام ٢٠١٥، ستصدر شعوبنا حكما على

صدق تعهدات والتزامات قادتها والمجتمع الدولي برمته. وستبين لها إن كانت المؤتمرات والاجتماعات المبهرجة لقادة العالم تمثل أعمالا حقيقية أم أنها عبارة عن مجرد كلام فارغ ووعود كاذبة. وتشكل فترة الأعوام الثمانية التي تفصلنا عن سنة ٢٠١٥ إذن اختبارا حاسما لمصداقيتنا. وبالتالي، فمن مسؤوليتنا النجاح أو الرسوب في الاختبار. يتعين علينا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعلينا بذل قصارى جهدنا فرديا بوصفنا دولا، وعلينا بذلها جماعيا بوصفنا المجتمع الدولي.

إسرائيل، الطرف الوحيد في المنطقة الذي يمتلك أسلحة نووية، بإخضاع منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإلى اتفاق الضمانات الشاملة.

أتساءل كما يتساءل كثيرون: هل أصبح العالم أكثر

أمنًا بعد سنوات من الحرب على الإرهاب؟ الجواب معروف، فالإرهاب انتشر في مناطق لم يكن موجودا فيها من قبل. نحن نعتقد أن محاربة الإرهاب بالقوة وحدها لا تجدي، ويتوجب معالجة جذوره وأسبابه مع التمييز الحازم بين مكافحة الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي. إننا ندعو كل الدول للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، لكننا في الوقت نفسه نحذر من التدرع باستخدام مكافحة الإرهاب للنيل من حقوق الشعوب وبث الكراهية بين الأديان والحضارات بدل تنشيط الحوار فيما بينها لما فيه خير الإنسانية جمعاء.

إن ما استمعنا إليه في بداية هذه المناقشة العامة من

تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية يجعلنا نتساءل عن التباين بين القول والفعل على أرض الواقع في فلسطين والعراق ولبنان وأماكن أخرى في العالم؟ إن ما شهدناه من ممارسات لا إنسانية في سجون غوانتانامو وأبو غريب، والتغاضي عن عدوان إسرائيل على لبنان في العام الماضي، وما تقوم به إسرائيل في فلسطين والجلولان يشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وهذا كله يدفعنا للتساؤل مرة أخرى وبحق عن أي حقوق إنسان يتحدثون؟

إن عالم اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى، إلى

إعادة التأكيد على التزامنا جميعا بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، بعيدا عن ازدواجية المعايير وسعي البعض للهيمنة على قراراتها وفرض سياساتهم على هيئاتها. إن ما يشهده

إننا مدركون تماما لمسؤوليتنا الرئيسية عن تنميتنا، لكن هناك عوامل خارجة عن سيطرتنا تعيق التقدم، ويحتل تغير المناخ مكانا بارزا فيها. إن تغير المناخ بالتأكيد لم يعد موضوعا علميا وأدبيات أكاديمية بحثية. فالدول صغیرها وكبیرها، الساحلية وغير الساحلية على السواء، تشعر بآثاره على اقتصاداتها ومصدر أرزاق شعوبها. ويشير التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن البلدان الفقيرة ستكون أكثر المتضررين من تغير المناخ، رغم أنها أقل المساهمين في هذه الظاهرة. فهل هذا إنصاف؟

إن إسهام بلدي في الاحترار العالمي لا يكاد يذكر على أحسن تقدير، ومع ذلك منغوليا متضررة بشدة من الآثار السلبية لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفع خلال الـ ٦٠ سنة الماضية معدل الحرارة في منغوليا بحوالي ٢ درجة مئوية، مقارنة إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة العالم بحوالي درجة واحدة مئوية خلال القرن الماضي. ولقد تدهور حوالي ٦٠ في المائة من سطح الأرض، أغلبه بفعل تعرية الرياح إلى جانب الأنشطة البشرية، بما في ذلك التعدين ورعي المواشي الزائد عن الطاقة. وقد انطلق التصحر من عقاله. فالمراعي التي تدعم نمط الحياة شبه البدوية في منغوليا نقصت وأصبحت أكثر هشاشة. وخلال الـ ٤٠ عاما الماضية، نقصت خصوبة التربة بنسبة من النصف إلى الثلث. وتتعرض البلاد لزيادة تكرار حدوث الكوارث الطبيعية، مثل القحط والـ "dzud" - الشتاء القارص مع تساقط الثلوج بكثافة - في السنوات الأخيرة، مما كان له تأثير شديد على اقتصادات المراعي في البلاد.

سواء كان ذلك عادلا أم لا، لا يمكن لبلد أن يقف جانبا أو عاجزا عن العمل في وجه هذه التحديات العالمية الحقيقية مثل تغير المناخ. يجب علينا جميعا أن نتحمل نصيبنا من هذا المسعى المشترك، ومع ذلك من البديهي أن يقع على كاهل أولئك الذين يسهمون أكثر من غيرهم في الاحترار

وللقيام بذلك، علينا أن نلقي نظرة إلى الوراء على التقدم الذي أحرزناه بصورة فردية حتى الآن. وعلينا أن نستفيد من التقدم المحرز وما يمكن القيام به بعد لتحقيق الأهداف في الوقت المحدد. إن بلدي، منغوليا، يراقب عن كثب التقدم الذي نحرزه على الطريق نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. فلقد قامت الحكومة الوطنية في منغوليا مؤخرا باستعراض التقرير الوطني الثاني عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تنفيذ لأهداف الإنمائية للألفية يعني تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب وضمان رفاهه الاجتماعي والشخصي، وحكومي جادة جدا في تحقيق ذلك لشعبنا. لكن لسوء الحظ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها، ما زال الاستيثاق من النجاح بشأن عدد من الأهداف بعيدا، وأول تلك الأهداف طُرا هو تخفيض الفقر بمعدل النصف.

وعلى المستوى العالمي، أظهر التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٧ الصورة المختلطة نفسها. ولقد ساق التقرير حججا من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة فورا وبصورة مستدامة حتى عام ٢٠١٥ إذا أراد العالم أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وجادل التقرير في أن عدم أي زيادة ملحوظة في المساعدات الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٤ يجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مستحيلا، حتى بالنسبة للبلدان التي تتمتع بحكم رشيد.

وعلى هذه الخلفية، أعلن تأييدي ودعمي لمقترح رئيس الجمعية العامة لعقد اجتماع بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى القادة هنا في الأمم المتحدة. وفي رأينا، لا ينبغي لهذا الاجتماع أن يكون استعراضا لمنتصف المدة، بل أن يضع توصيات ومقترحات عملية من أجل المضي قدما.

الحجم والتنوع في المنطقة دون الإقليمية يعني أن مظاهر تغير المناخ واسعة النطاق، وتشعر بها بشدة جميع البلدان.

ولذا، تقدمت منغوليا بمبادرة لعقد مؤتمر قمة لمنطقة شمال - شرقي آسيا بخصوص تغير المناخ في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يحقق هذا الاجتماع الرفيع المستوى تقدما هاما في التعاون الإقليمي بشأن تغير المناخ وأن يكون إسهاما ملموسا في الجهود العالمية.

وعلى الصعيد الوطني، تبذل منغوليا جهودا متواصلة لمعالجة التحديات التي يشكلها تغير المناخ وذلك بإدخال التحسينات الملائمة على هيئتها القضائية والعمل الجاد على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع. ففي عام ١٩٩٦، تم اعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر. وفي عام ١٩٩٩، أنشأت لجنة وطنية معنية بتغير المناخ وأوكلنا إليها مهمة تحديد السياسة الوطنية بشأن التكيف من تغيرات المناخ وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وإعداد قوائم جرد بغازات الدفيئة، والسياسات والتدابير الوطنية. وفي عام ٢٠٠٠، أطلقت حكومة منغوليا برنامجا وطنيا للعمل بشأن تغير المناخ لا يهدف إلى تنفيذ التزاماتها باتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ فحسب، بل أيضا إلى وضع أولويات للعمل وإدراج المخاوف من تغير المناخ في خطط وبرامج التنمية الوطنية والقطاعية الأخرى.

وفضلا عن ذلك، إن استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، التي رفع مشروعها في الفترة الأخيرة إلى البرلمان للنظر فيه والموافقة عليه، تتضمن فصلا منفردا للسياسة البيئية. وقد حددنا حماية الطبيعة والبيئة، والاستخدام المعقول للموارد الطبيعية، والمخاوف من تغير المناخ من بين الأهداف الوطنية ذات الأولوية. ومن المتوقع أن يقوم البرلمان باعتماد مشروع الاستراتيجية هذا الخريف.

العالمي الجزء الأكبر من العبء. ولذلك، ينبغي للبلدان الصناعية أن تنفذ التزاماتها وذلك بالاضطلاع بالدور الريادي في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وفي توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيات النظيفة إلى البلدان النامية.

إن التنفيذ الشامل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو ما زال يمثلان أولوية حتى في الوقت الذي يسير فيه المجتمع الدولي نحو تشكيل إطار لما بعد كيوتو. وينبغي لإطار ما بعد كيوتو أن يكون مرنا ومتنوعا، وأن يأخذ بالحسبان الظروف في كل بلد. ولا بد له أن يشمل جميع الانبعاثات وأن يحقق التوافق بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي وذلك باستغلال التقدم التكنولوجي إلى أقصى حد ممكن.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر سوف يقوم بدور هام في تشكيل هذا الإطار المستقبلي. ويجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة لنستفيد بصورة كاملة من الدورة الحالية للجمعية العامة في التمهيد لمؤتمر بالي.

وينبغي كذلك تعبئة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها أدوات تكميلية وإضافية للجهود العالمية. وتولي منغوليا، البلد الواقع في شمال - شرقي آسيا، أهمية خاصة لوضع آليات للتعاون البيئي، لأن العواصف الغبارية والرملية التي مصدرها صحراء غوبي الشاسعة قد أصبحت ظاهرة مألوفة لسكان بيجين وسئول وطوكيو وغيرها.

إن منطقة شمال - شرقي آسيا أحد أكثر الأقاليم دينامية وتنوعا في العالم. فهي بعض أكبر المراكز الاقتصادية في العالم، مثل الصين واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي، إلى جانب الاقتصادات الصغيرة والأكثر هشاشة في منغوليا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والمنطقة دون الإقليمية تؤوي كذلك ربع سكان العالم. إن مجرد

تحديد أولويات المجموعة في إطار جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي إطار التحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي.

ما برحت الشواغل الأمنية تؤثر على التنمية العالمية. وعلى الرغم من أننا نبذل قصارى جهدنا، لا يزال العالم من حولنا مكانا غير آمن للعديد من. فالملايين يعانون يوميا من الجوع والمرض وانعدام الأمن وتهديد العنف. وتلقى الألوف المؤلفة حتفها جراء العنف الطائفي والهجمات الإرهابية والصراعات الداخلية، هذا بالإضافة إلى فرار الألوف غيرها بسبب العنف، مما يزيد العدد المتنامي من اللاجئين والمشردين داخليا. وجميع هذا بلا استثناء له أثر سلبي كبير على التطلعات الإنمائية للبلاد المتأثرة.

ويأتي معظمنا من بلاد لا تعاني من صراعات أو من مناطق تبعد آلاف الأميال عن مناطق النزاع، ومع ذلك، في هذا العصر الذي تسوده العولمة، لا يبقى أحد منا بمنأى عن التأثير. فارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بسبب الحالة في الشرق الأوسط له أثر بالغ على الاقتصاد العالمي. وأكثر البلدان تأثرا هي البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والمعولة على السلع الأساسية، مثل اقتصاد منغوليا، بالإضافة إلى البلدان المستوردة للنفط. ومع ذلك، فالناس العاديون في الشرق الأوسط يتحملون معظم المعاناة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بوعده المتمثل في تحقيق السلم والأمن لشعوب العراق وإسرائيل وفلسطين ودارفور وغيرها من مناطق الصراع.

ولا بد لنا من مواصلة كفاحنا العالمي ضد الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة لذلك الجهد الجماعي. وجاءت أزمة الرهائن التي وقعت مؤخرا في أفغانستان بمثابة تذكرة تبعث على التفكير في التهديد الذي لا تزال تشكله طالبان. وأثبتت، مرة أخرى، أن الإرهابيين يهاجمون من لا يقوون

ومن جانب عملي أكثر، أطلقت حكومتي في عام ٢٠٠٥ برنامجا رئيسيا لتنمية الحراجة الزراعية، بعنوان الحزام الأخضر، في محاولة لمكافحة التصحر، ووقف حركة الرمال، وتقليل العواصف الغبارية والرملية. وعند الانتهاء منه، سيكون هناك سور أخضر عظيم على طول ٢٥٠٠ كيلومتر من شرق البلاد إلى غربها، يحمي السهوب من صحراء غوبي.

وفي قطاع الطاقة، الذي يقوم في أغلبه على الوقود الأحفوري، خاصة الفحم، تبذل الحكومة جهودا متواصلة لإدخال مصدر بديل أو متجدد للطاقة. ولتحقيق هذا الهدف، بدأنا في بناء محطات للطاقة المائية، إلى جانب تنفيذ برنامج للطاقة الشمسية يشمل ١٠٠.٠٠٠ من خيام الرحل.

إن الوضع الجغرافي غير الساحلي لبلدي يشكل عائقا إضافيا لجهودنا الإنمائية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، إن عدم امتداد أراضينا إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وبالتالي تكاليف النقل المرتفعة والتأخير غير الضروري كلها عوائق رئيسية لتجارة البلدان النامية غير الساحلية. فالتكاليف التجارية المرتفعة تقلل من رفاه بلدي وتعوق النمو الاقتصادي بجعل الواردات مكلفة والصادرات غير ذات قدرة تنافسية.

ولذلك، سعت منغوليا، بالتعاون مع البلدان الأخرى ذات التفكير المماثل، إلى زيادة الوعي الدولي بالحاجة إلى دعم البلدان غير الساحلية النامية ومساعدتها، وإلى تعزيز المواقف والمصالح المشتركة للجماعة في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وهنا، أود أن أسلط الضوء على اجتماع وزراء التجارة في البلدان غير الساحلية النامية والاجتماع المواضيعي للبلدان غير الساحلية النامية وجيرانها من بلاد المرور العابرة بشأن التجارة والمسائل التجارية، اللذين عُقدا الشهر الماضي في أولان باتار، عاصمة منغوليا، من أجل

أول بلد يعتمد هدفا تاسعا من الأهداف الإنمائية للألفية بغية تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الحكم الديمقراطي.

ونحن نفخر بنجاح منغوليا في الانتقال الديمقراطي، إذ أنها حققت مكاسب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية لحياتنا الاجتماعية. ومع ذلك، تدرك بلادنا إدراكا تاما، بوصفها ديمقراطية فتية، التحديات المعقدة التي تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونحن نؤمن بالتعاون والدعم الدوليين للجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، تؤيد منغوليا اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، ليس عن طريق المساعدة في عقد انتخابات موثوق بها فحسب، وإنما أيضا عن طريق طائفة واسعة من الأنشطة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وممارستها. إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي مول بالفعل أكثر من ١٠٠ مشروع في جميع أرجاء العالم، لمثال بارز. والأمم المتحدة بدورها شريك هام في نجاح إقامة ديمقراطيات جديدة أو استعادتها.

وتتطلب التحديات العالمية اتباع نهج عالمية. ولا توجد هيئة مجهزة تجهيزا أفضل من الأمم المتحدة لتسترشد بها جهود المجتمع الدولي الجماعية. فالأمم المتحدة أكثر منظمات العالم شرعية وعالمية وموثوقة، وهي بحق المطبخ السياسي للتعاون الدولي، وهي تمنحنا المشروعية والصفة القانونية.

لقد شرعت منظمنا العالمية في عملية إصلاح كي تواجه بصورة أفضل التحديات المتعددة الجوانب القائمة والناشئة في هذا العصر الذي يتسم بالعمولة السريعة الخطى وما يتبعها من تعقيدات متنامية. ومع أنه تم إحراز تقدم في مجالات إصلاح عديدة، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر مصحوبة بإرادة سياسية أقوى تواكب الإصلاحات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق باتساق الأمم المتحدة

على الرد. ولهذا، نجد لزاما علينا أن نوفر الحماية لمن لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

ومنغوليا، وهي بلد معترف به عالميا بوصفه حاليا من الأسلحة النووية، يسرها التقدم المحرز في المحادثات السادسة الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، التي عُقدت آخر جولة منها الأسبوع الماضي في بيجين. وفي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر استضافت منغوليا، إسهاما منها في دفع المحادثات السادسة، اجتماعا للفريق العامل الثنائي المعني بتطبيع العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي مستعدة لمواصلة هذه الجهود في المستقبل.

ومما يثلج صدر منغوليا الأخبار عن اجتماع قمة الكوريتين القادم، الذي من المقرر أن يبدأ أعماله غدا. ويحدونا الأمل في أن يسهم في تحقيق السلم والأمن، وفي نهاية المطاف، في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية. وفي ضوء الديناميات السياسية الواعدة في المنطقة دون الإقليمية، تشعر منغوليا بالتفاؤل لأن دعوتها التي وجهتها في وقت سابق لوضع آلية متعددة الأطراف للتعاون الأمني في شمال شرقي آسيا ستحظى بالدعم في المنطقة دون الإقليمية وخارجها.

وما برحت الديمقراطية تترسخ، بوصفها قيمة عالمية بحق، عن طريق شروع الكثير من البلدان في العقود الأخيرة في انتهاج السبيل المؤدي إلى إقامة مجتمعات ديمقراطية فاعلة وعصرية على أساس مبادئ التعددية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة والحكم الديمقراطي.

ونحن، في منغوليا، نعتقد أن الديمقراطية هي أفضل بيئة ممكنة للنمو الاقتصادي المستدام. ونرى أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سمتان متأصلتان في الأهداف الإنمائية للألفية. وانطلاقا من ذلك، في عام ٢٠٠٥، كانت منغوليا

أما بخصوص الأمين العام، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد إعجاب حكومة النيجر وتشجيعها على توليه قيادة منظمنا الجماعية.

بعد مرم عامين على مؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥، الذي أتاح لقادتنا الفرصة للتصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه البشرية، لا نملك سوى أن نتفائل - على الرغم من استمرار الولايات كإرهاب الدولي وبطء التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - إذا ما وضعنا في الاعتبار الاستعداد الذي يبديه المجتمع الدولي بعزم وبلا كلل للتوصل إلى حلول تتناسب مع حجم التحديات التي تم تحديدها.

وفي مجال السلم والأمن الدوليين، نجد أن أحد عناصر التطورات البارزة في بعض أجزاء العالم، هو، بدون أي شك، الأثر الإيجابي للجنة بناء السلام، وخاصة في بوروندي وسيراليون. وذلك وحده سيجعل إنشاء تلك الهيئة الجديدة أمرا جديرا بالتقدير. وفي أفريقيا، يمكن رؤية تلك التوجهات الإيجابية والمشجعة في الأمل الذي تبعته التطورات في بعض مناطق الصراع.

ففي غرب أفريقيا، تواصل ليبيريا المضي قدما في التعمير الوطني وتوطيد السلام.

وفي كوت ديفوار، أعطت عملية السلام وعدا عظيما منذ توقيع اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧، وأقيم احتفال "شعلة السلام" هناك. وهذان الحدثان الرئيسيان شاهدان على رغبة الأطراف في وضع نهاية دائمة للأزمة التي انفجرت في ذلك البلد منذ خمس سنوات.

لقد أجرت سيراليون، للمرة الأولى، وبعد فترة طويلة من الاضطرابات، انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة، تشهد على عزم شعب ذلك البلد الذي عانى

ومجلس الأمن على نطاق المنظومة. وتثق منغوليا ثقة تامة بالأمين العام بان كي - مون وتؤيد جهوده الرامية إلى تحسين إدارة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها واتساقها الداخلي.

ويعتمد نجاحنا بدرجة كبيرة، بوصفنا مجتمعا للدول، في التصدي لتحديات تغير المناخ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومكافحة الإرهاب ومنع نشوب الصراعات وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمعالجة الفعالة للمسائل الملحة المعاصرة الأخرى، على نجاح ذلك التحول.

إن الوقت يمضي بسرعة. وليس بوسعنا أن نقوم بعملنا على نفس الوتيرة، فإذا أردنا أن نفي، بحسن نية وفي الوقت المحدد، بتعهداتنا والتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا لشعوبنا، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا المتضافرة للفوز في هذا السباق التاريخي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة عائشة بنت داود، وزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في النيجر.

السيدة بنت داود (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أقدم أحر التهاني للسيد كريم بانتخابه بجدارة لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونحن مقتنعون بأن ما يتمتع به من صفات مهنية، بالإضافة إلى خبرته الواسعة الأكاديمية والدبلوماسية وفي مجال الأعمال ستؤدي إلى نجاح أعمالنا. لذلك، أود أن أؤكد له دعم وفد بلادي الكامل له في أدائه لمهمته.

أما فيما يتعلق بالرئيسة المنتهية ولايتها الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، أود أن أعبر عن ارتياحنا الكبير إزاء إدارتها أعمال الدورة السابقة بمهارة ودينامية.

والحالة في الشرق الأوسط، التي يهيمن عليها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، تتطلب اهتماما أكثر تركيزا من جانب المجتمع الدولي. ويرى وفد بلدي أن استئناف العملية السياسية يبقى الوسيلة الوحيدة للمضي نحو حل عادل ودائم، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الدولتين القابلتين للبقاء، جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتبقى خارطة الطريق المقترحة من المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية إطارين مرجعيين في هذا الصدد.

ومجمل الكلام، أن النهج دون الإقليمي المنسق الذي تطبقه الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية يبدو ملائما جدا لمعالجة الصراعات، وللاستجابة أيضا لشواغل أخرى، مثل الهجرة الدولية، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، والجريمة عبر الوطنية وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتساع نطاقها. ومن هذا المنظور، وخاصة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية، ينبغي تعزيز قدرة المنظمات دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي.

ويجدر الثناء على برنامج الأمم المتحدة ذي السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، لأنه يتيح إمكانات جديدة لمنع الصراع وصون السلام الدائم في القارة، وخاصة عبر إنشاء قوة تدخل أفريقية. وبموازاة ذلك، فإن المناقشات المفتوحة في مجلس الأمن بشأن دور المجلس في منع الصراعات وتسويتها، وخاصة في أفريقيا، تكتسب أهمية كبرى.

وليست الصراعات الخطر الوحيد على السلم والأمن الدوليين. فهناك ظواهر أخرى، تكون أكثر تدميرا أحيانا، وغير ممكن التنبؤ بها، تهدد قدرة الشعوب حول العالم على التمتع بحقوقها المشروعة في السلم والأمن. وتشمل هذه الظواهر الإرهاب الدولي، والجريمة عبر الوطنية وجميع أنواع الاتجار غير المشروع.

كثيرا على تجاوز المأساة والعمل بإصرار على بناء مستقبل مشرف.

وفي وسط أفريقيا يجعلنا اعتماد بلدان البحيرات الكبرى ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية تتوقع، في المدى المتوسط، تحسنا ذا شأن في الوضع المضطرب الذي ساد هناك منذ بضع سنوات حتى الآن. ومن المشجع أن نعلم أن بوروندي بلغت نقطة تستطيع معها أن تقوم، بدون إشراف المجتمع الدولي، بجهود حفظ السلام ضمن حدودها، وأن تكسر نفسها كليا المهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية حالة أخرى، نسمح فيها لأنفسنا بآمال عظيمة، إذا انضمت جميع الأطراف إلى الحركة السلمية، وشاركت في العملية الديمقراطية الجارية.

وفي دارفور، يبقى الوضع مثيرا للقلق بالتأكيد، ولكن بفضل الاتفاق بين حكومة السودان والأمم المتحدة، واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) في ٣١ تموز/يوليه، نأمل أن تكون هناك عودة إلى السلام والأمن في ذلك الجزء من السودان.

وفي الصحراء الغربية، نشعر بالرضا حيال بدء المفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، بما في ذلك الاجتماعات اللذان عقدا برعاية المبعوث الشخصي للأمين العام عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

وأخيرا، فيما يتعلق بالصومال، نأمل بإخلاص أن يثمر مؤتمر المصالحة الوطنية وجهود المجتمع الدولي نتائج إيجابية، ويمكن ذلك البلد الشقيق من أن ينهض نهائيا من الأزمة التي سادت هناك سنين طويلة.

استطاع بعض شركاء التنمية التعهد بالتزامات، مثل تلك التي تعهد بها البنك الإسلامي للتنمية، الذي أعلن عن إنشاء صندوق للتخفيف من الفقر، مزود بميزانية قدرها ١٠ بلايين دولار. وتود حكومة النيجر، من خلال، أن تحيي هذه المبادرة المثالية، التي تعد جزءاً من شراكة إنمائية أكثر فعالية من أي وقت.

ويعتبر النيجر اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة عظيمة إلى الأمام. والقرار يسمى هذا المجلس بصفته هيئة أساسية مسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومسؤولة، بصورة خاصة، عن تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نهنئ دولة قطر على استضافتها الاجتماع التحضيري للمؤتمر الاستعراضي لتوافق آراء موننتيري الذي سيعقد في الدوحة عام ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، فإن الالتزام غير المسبوق لحكومة قطر بالتنمية الدولية أدى بها إلى استضافة مؤتمر تعزيز الأمن الغذائي في النيجر، الذي انعقد في الدوحة بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي وأظهر نجاحاً باهراً. لذلك، أغتنم هذه الفرصة الطيبة من على منبر الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين لأؤكد مجدداً امتنان النيجر العميق شعباً وحكومة لذلك البلد الصديق، وللأمة الإسلامية جمعاء وكل الشركاء الآخرين الذين تفضلوا بدعم تلك المبادرة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لفئة من البلدان الأشد عرضة للخطر. وأنا أشير إلى البلدان النامية غير الساحلية التي تؤدي بها الجغرافيا إلى وضع غير مؤات بدرجة كبيرة. وفي عام ٢٠٠٣، بعدما استعرض مؤتمر ألماي وضع هذه البلدان، اعتمد إعلاننا وبرنامج عمل سيجري

وفي هذا الصدد، فإن منطقة الصحراء، وهي منطقة جغرافية تشترك فيها النيجر مع عدة بلدان أفريقية أخرى، آخذة في أن تصبح وكراً للمخدرات وتجارة الأسلحة، مما يزيد من تفاقم الاضطراب الأمني ويطيل أمده في المنطقة. وتنوي النيجر المشاركة بشدة في أي جهد لتعزيز جهود المجتمع الدولي للقضاء، على ذلك البلاء، الذي يقوّض اقتصادات البلدان المعنية، ويهدد أسس الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، يعتبر وفد بلدي التعاون والمساعدة الدوليين للبلدان النامية المتضررة أمراً لا غنى عنه، إذا أردنا أن ننجح في مكافحة الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الألغام المضادة للدبابات وتلك المضادة للأفراد. إنها تستخدم من جانب الجماعات المسلحة لتواصل تسببها بمعاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء، وإعاقة التجارة وتعطيل جميع الأنشطة الإنمائية في المناطق المتضررة. وحجم هذه الظاهرة وخطورتها يتطلبان حقاً أن يوليها المجتمع الدولي كل الاهتمام اللازم، وأن يدين بقوة الأعمال الإجرامية التي ترتكبها هذه الشبكات من التجار، وخاصة في منطقتنا.

إن العلاقة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، التي أوضحها مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، لم تفقد شيئاً من أهميتها، وهي لا تزال تذكى تفكيرنا. وذلك مما يجعل النيجر يظل يشعر بالتضامن مع جميع المبادرات، الحالية أو المستقبلية الرامية إلى إعطاء زخم جديد لجهود التنمية.

ويرحب النيجر بمبادرة المناقشة المواضيعية غير الرسمية المعنونة "شراكات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: التقييم والمضي قدماً"، التي عُقدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي الأولى في سلسلة من ثلاث مناقشات نظمتها الجمعية العامة في سياق عملية تنشيطها. وبتلك المناسبة،

الذي نظمه الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر أفضت بنا إلى الاعتقاد أن الأطراف راغبة في التحرك صوب تحقيق أهداف أساسية، وهو السبيل الوحيد لكفالة بيئة جامعة تعتمد عليها الأجيال الحاضرة والمقبلة. ويؤيد النيجر ذلك الزخم، وقد وضع مشروع برنامج وطني للتأقلم مع تغير المناخ ضمن استراتيجيته الوطنية وخطة العمل المعنية بتغير المناخ.

وجميع هذه المسائل التي تندرج في سياق رؤية شاملة للتنمية المستدامة مشمولة في استراتيجيتنا المنقحة بخفض مستوى الفقر، وهي الإطار المرجعي لسياسة بلدي الاقتصادية والإمائية الشاملة. وأغنم هذه الفرصة الاستثنائية لأدعو رسمياً جميع شركائنا في التنمية إلى المشاركة في المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية النيجر المنقحة لخفض مستوى الفقر، الذي سينعقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر. ولقد دعي إلى عقد المؤتمر بغية العمل على تنظيم وتنسيق الإسهامات التي يقدمها شركاؤنا في التنمية.

إن التنظيم والتنسيق مسألتان هامتان في الأمم المتحدة. فهما ضروريتان لزيادة فعالية المنظمة في العمل الجماعي لمواجهة التحديات والأخطار العالمية. ووفدي يوافق على أن الاتساق على نطاق المنظومة في أنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون موضع تركيز رئيسي لتنفيذ الإصلاحات التي دعت إليها الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلينا إذاً أن نجد الوسائل لتنفيذها. وأقول إننا نرى هذه الإصلاحات سبيلاً لمساعدة البلدان النامية على نحو أفضل لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتوفير الاستدامة واستئصال شأفة الفقر.

تلك هي الرؤية التي تقودني إلى التأكيد من جديد على اقتناع النيجر بأن الاتساق والتنسيق يجب أن يسترشداً بالمبادئ الرئيسية المتمثلة في الملكية، والقيادة الوطنية واحترام الأولويات الوطنية للتنمية.

استعراض تنفيذه قريباً. ولقد حان الوقت إذا لإطلاق نداء عاجل إلى جميع الشركاء الإنمائيين كي يعقدوا العزم على اتخاذ التدابير الضرورية ليس لمساعدة تلك البلدان فحسب على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما أيضاً لتمكينها من تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن التصحر والتدهور البيئي وتغير المناخ.

إن التصحر والتدهور البيئي مشكلتان تؤثران تأثيراً خطيراً على بلدان الساحل، بما فيها بلدي. والجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هاتين الآفتين بفعالية ينبغي تعزيزها. والعمل الذي يقوم به النيجر، بناء على الخبرة المكتسبة من البرنامج الخاص الذي أطلقه رئيس الجمهورية، يسمح لنا بإحراز نجاحات هائلة تستحق أن يجري توطيدها وتعزيزها.

وبفضل العمل الرامي إلى استعادة التربة المتآكلة وإزالة الرمال وإعادة تحريج الأراضي على مدى السنوات القليلة الماضية، وهو العمل الذي تم تعزيزه في إطار ذلك البرنامج، فقد جرى إصلاح ٣ ملايين هكتار كانت بمثابة صحراء، وذلك وفقاً لصور التقطتها السواتل في عام ٢٠٠٦ ونشرها مركز أغريمت الإقليمي. وثمة ساحات شاسعة كانت قاحلة أصبحت الآن مناطق زراعية منتجة ومراعي للماشية بفضل أنشطة الحفاظ على المياه وترشيحها مما أدى إلى ارتفاع مستوى المياه. وحدير بالذكر أن هذه الأنشطة يقوم بها عدة آلاف من الشبان الذين يتقاضون أجورهم من برنامج الدفع نقداً مقابل القيام بالعمل.

إن المناقشة العامة التي جرت في مجلس الأمن والمناقشة المواضيعية التي جرت في الجمعية العامة وكانت مكرسة لتغير المناخ أبرزتا مدى وفداحة هذه الظاهرة عن طريق التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراء جماعي عاجل. والبيانات البليغة التي أدلى بها في الاجتماع الرفيع المستوى

٢٠٠٥ سجل مختلط. وما زال علينا أن نحقق إصلاحات مؤسسية محددة، ويجب ترجمة مبدأ المسؤولية عن الحماية إلى أعمال ملموسة، مثل قضية السياسات القمعية التي يمارسها النظام في ميانمار ضد شعبه بالذات. إلا أن إصلاح منظمة ما بطبيعة الحال، بما لديها من مهام متشعبة ومرهقة كالأمم المتحدة عملية لا تنتهي على الإطلاق. ويجب أن نكون دائما على استعداد لإجراء التعديلات الضرورية لتحسين تأثيرها ومشروعيتها وكفاءتها. وتتطلب هذه التعديلات اليوم نهجا ذا شقين. فمن ناحية، يجب أن نعزز أجزاءها التنفيذية، ومن ناحية أخرى يجب أن نوثق الصلة بين أعمال المنظمة وبين أصولها، أي ميثاق الأمم المتحدة.

ذلك أن المتطلبات في مجال حفظ السلام تفوق ما كانت عليه في أي وقت مضى. ويشهد هذا بالثقة المولاة للأمم المتحدة، ولكنه أيضا يجعل أوجه القصور في إدارة المنظمة مسألة أكثر إلحاحا. لذلك كان الأمين العام بان كي - مون محقا في اقتراحه إجراء تغييرات لتعزيز الدعم المؤسسي لأنشطة المنظمة الميدانية. ونتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في هذا الصدد، ولا سيما في مجال المشتريات. ولسنا مقتنعين بأن الدروس المستفادة من فضيحة النفط مقابل الغذاء، التي ألحقت قدرا كبيرا من الضرر بالأمم المتحدة، قد تم استيعابها بالكامل، ناهيك عن ترجمتها جميعا إلى عمل ملموس. ويجب أيضا أن نهض على نحو ذي مصداقية بالكفاءة المالية للمنظمة، وبقابليتها للمساءلة. وسوف يتيح لنا هذا بدوره أن نقدم لمن تمثلهم في الوطن الفواتير الدائمة الزيادة لعمليات حفظ السلام.

ولن يغير كل التعزيز لقدرات الأمم المتحدة التنفيذية والإدارية من حقيقة أن هذه ليست منظمة ذات قوة، سواء من الوجهة التنفيذية أو المالية. فميزانيتها تبتهت دائما مقارنة بما ينفقه عدد من الدول على ميزانياته الدفاعية، وأذكر هذا المثل لوضوحه. ذلك أن سلطة المنظمة وقوتها تكمنان في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتا كيبير - بيك، وزيرة خارجية ليختنشتاين.

السيدة ريتا كيبير - بيك (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): إن تغير المناخ الذي كان محور الحدث الرفيع المستوى في الأسبوع الماضي، يشكل أحد أعظم التحديات في عصرنا. فهو يضع على المحك قدرتنا على إيجاد الإرادة السياسية الجماعية اللازمة لمواجهة آثار ظاهرة اجتماعية - اقتصادية لها إمكانية أن تكون كارثية. وهو يهيئ أيضا فرصة كبيرة لاستخدام الإطار الفريد الذي توفره هذه المنظمة أفضل استخدام. واجتماع بالي يجب أن يوئد التزاما طويل الأمد تقطعه جميع الدول ويقضي بوضع خارطة طريق طموحة وعملية تؤدي تدريجيا إلى عدم اعتماد الاقتصاد العالمي على مشتقات الكربون. وبإمكاننا تحقيق ذلك الهدف إذا عملنا على ترجمة الزخم السياسي الذي تولد اليوم إلى أفعال ملموسة تذهب أبعد من أنشطة الغد.

وتغير المناخ ليس سوى مجال واحد من المجالات التي تقلق المجتمع الدولي، حيث أنه من الواضح تماما أن الأمم المتحدة باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى المنظمة التي لا غنى عنها. ويبدو بالفعل أن طابعها الفريد والقدرة التي تتحلى بها حظيا اليوم بالاعتراف والقبول على نحو أوسع مما كانا عليه حتى في الآونة الأخيرة. وحسبما قال الأمين العام بان كي - مون، فإن الزمن يعمل لصالحنا. ونحن، بصفتنا مؤمنين إيمانا قويا بتعددية الأطراف، نرحب بذلك التطور.

ومع ذلك، وبصفتنا أصدقاء حقيقيين للأمم المتحدة، لا بد لنا من مواصلة التساؤل عن قدرة المنظمة على استعمال طاقتها بالكامل والوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاقها. وسجلنا في مجال الإصلاح بعد عامين من اجتماع القمة العالمي لعام

شَنَّ هجمات متضافرة، وأخفقت في نهاية المطاف، على أهمية سيادة القانون في العلاقات الدولية. ورغم ذلك، حققنا تقدماً هاماً جداً في بعض المجالات، وبخاصة في مجال العدالة الجنائية الدولية. وتصدّر مجلس الأمن المسيرة بإنشائه المحاكم الدولية والمختلطة. ولكن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كان تنويجاً لنجاحه بطبيعة الحال.

وكانت إحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة قراراً تاريخياً، سواء من الوجهة القانونية أو السياسية. فهي تمثل رسالة قوية موجّهة من مجلس الأمن مؤداها أن المجتمع الدولي لا يقبل الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في نظر القانون الدولي. غير أن هذه الرسالة يلزم دعمها بإجراءات تنفيذية، ولا سيما بالقبض على جميع المتهمين الذين تبحث عنهم المحكمة. لذلك ندعو جميع الدول والأمم المتحدة إلى التعاون مع المحكمة تحقيقاً لهذه الغاية.

وسوف نواصل اهتمامنا الشديد بأعمال مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته بالطبع، سوف نركز طاقتنا على جعل الجمعية العامة جزءاً أكثر أهمية وأكثر ضرورة في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى قيادة الرئيس وإلى التعاون عن كثب معه بشأن المسائل ذات الأولوية التي حددها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاريل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا.

السيد دي غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إننا نعيش في عالم متزايد التعقيد يواجه تحديات متزايدة التنوع. ولم تعد الإجراءات المنعزلة التي تتخذ كافية. وبالنظر إلى هذا التعقيد، ينبغي ألا تكون الأمم المتحدة حصناً في مواجهة الأعمال التعسفية في العلاقات الدولية فحسب، وإنما ينبغي أيضاً وفوق كل شيء أن تكون الأداة للاستجابات الفعالة.

الحقيقة في أسسها المستمدة من القانون الدولي. ويمكن أن يعتبر الميثاق نفسه أعظم إنجاز في تاريخ القانون الدولي. غير أن ما هو أهم من ذلك أن الأمم المتحدة لها قدرة فريدة على إضفاء المشروعية والقانونية على العمل الدولي. فالأمم المتحدة في أعين العالم ترمز لسيادة القانون في العلاقات الدولية.

وهذا رصيد هائل يجب أن نعتز به ونعززه حيثما أمكن ذلك. فيجب أن تُرى الأمم المتحدة وأجهزتها دائماً بمثابة حراس للقانون الدولي. وينطبق هذا بصفة خاصة على مجلس الأمن، بالنظر إلى موقع المجلس المحوري في الهيكل المؤسسي للمنظمة. ولذلك تعدّ ممارسة المجلس الحالية فيما يتعلق بإدراج الأفراد المستهدفين بالجزءات ورفع أسمائهم من القوائم مثاراً للقلق. ونرى أن إغفال المعايير الدولية للأصول القانونية لا يفعل شيئاً لتحسين فعالية نظم الجزاءات، ولكنه يفعل الكثير لتقويض سلطة المجلس ذاته.

لقد أنفقت سنوات طوال وكثير من الجهد في إصلاح مجلس الأمن. ويبدو اليوم أننا ما زلنا لم نقل بعداً عن الحل. ونرى أن مشروعية أعمال المجلس لها عدد من المصادر، أهمها نوعية القرارات التي يتخذها ومدى التزامها بالقانون الدولي. إضافة إلى ذلك، تتمتع قرارات المجلس بالمشروعية الضرورية إذا اتخذت حقاً لصالح الأعضاء بوجه عام، وبالتالي أيضاً لصالح الغالبية العظمى من الدول التي لا تخدم في المجلس. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة إشراك الدول غير الأعضاء، وخاصة إذا تأثرت مصالحها مباشرة وحين يحدث ذلك. وأخيراً، يجب أن تكون عضوية المجلس بطبيعة الحال أكثر تمثيلاً لعضوية المنظمة بوجه عام، والعالم النامي بصفة خاصة.

ولم تأت الأعوام القليلة الماضية بسيادة القانون التي كان البعض يأملون فيها. بل على العكس من ذلك، جرى

عالمي، يشتمل على بعد إقليمي يسمح لنا بالاستفادة على نحو أفضل من إسهام البعثة. ومع أن السلطات الكونغولية تعد لإجراء انتخابات محلية، الأمر الذي سيعزز الثقافة الديمقراطية في أنحاء البلد، فهي بحاجة إلى دعمنا الكامل. وستواصل بلجيكا حشد اهتمام المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي السودان، يتحتم أن نحرز تقدما في بحثنا عن حل سياسي لدارفور. وأشجع جميع الأطراف على الاستفادة بمؤتمر طرابلس لتحديد عناصر الصراع، كتوزيع الموارد وتقاسم السلطة ولتحديد الأساس لتسوية دائمة. ويلزم أن نعجل بنشر قوة حفظ السلام، في تعاون كامل مع الحكومة السودانية. علاوة على ذلك، سوف يتعين علينا الاستمرار في توطيد المصالحة بين شمال البلد وجنوبه.

وزاد كذلك الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات زيادة كبيرة على مدى العام الماضي. وقد استثمر الاتحاد الأفريقي جهوده في كل من الصومال ودارفور، اللتين تنشأ فيهما أساليب جديدة للتعاون مع الأمم المتحدة. والقوة المختلطة مثال على هذا الشكل الجديد من أشكال التعاون.

أما عن الاتحاد الأوروبي، فهو يدعم جهود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف يسهم أيضا في كبح جماح الأزمة الإنسانية في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بإيفاد قوة عسكرية لدعم بعثتي الأمم المتحدة في هذه المنطقة. وسوف تسهم بلجيكا في هذه العملية. وقد كوّن الاتحاد الأوروبي أيضا تعاوننا وثيقا مع الاتحاد الأفريقي بدعم جهوده في إدارة الأزمات، مع إيلاء اهتمام وثيق لتعزيز فعاليتها. وعلى وجه العموم، نرحب بهذا الإسهام الإقليمي وبالتعاضدات المتزايدة فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

ويسرني أن أنوه بتزايد التوافق في الآراء بخصوص هذه المسألة.

وقد كان تغير المناخ موضوع اجتماع رفيع المستوى عقد مؤخرا. وتناول اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة من فوره الحالة في أفريقيا. ذلك أنه يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تعالج مصفوفة واسعة من المسائل بالإضافة إلى مسألة السلام والأمن الدوليين. والحرب على الإرهاب والأوبئة وحقوق الإنسان ونزع السلاح والهجرة والبيئة أمثلة على تنوع المواضيع التي تستلزم الأخذ بنهج متعدد الأطراف.

وقد جرى تنشيط تعددية الأطراف، وخاصة في مجالي حفظ السلام والأمن. وتشهد على ذلك بوضوح بعثات حفظ السلام والخوذات الزرقاء التي يتجاوز عددها ١٠٠ ٠٠٠ الموجودة الآن في الميدان. وقد شهدت بلجيكا ذلك التطور عن قرب منذ أصبحت عضوا في مجلس الأمن في بداية عام ٢٠٠٧. وسنواصل تعزيز تعددية الأطراف في تلك الهيئة.

وفي أفريقيا، بالعمل من خلال الأمم المتحدة، اشترك المجتمع الدولي اشتراكا فعليا في البحث عن حلول لمشاكل دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

وقد اتسمت جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأهمية كبيرة لإعادة إحلال السلام وإقامة مؤسسات ديمقراطية في ذلك البلد. ولم يكن الآن الوقت بعد لتخفيض جهودنا. فالحالة الهشة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية واستئناف القتال في شمال كينغو يشكلان مخاطر جدية على عملية تحقيق الاستقرار في هذا البلد. كما أنهما ينطويان على عواقب إنسانية أليمة. علاوة على ذلك، تكتسب آفة تجنيد الجنود الأطفال أبعادا جديدة. فكما أشار الأمين العام، يلزمنا بصفة عاجلة حل

هذه الخطوات ثمارها في الاجتماع الدولي المقرر عقده قبل نهاية هذا العام. وتؤيد بلجيكا فعليا أي تقدم يحرز في عملية السلام.

وقد عزز مجلس الأمن مؤخرا ولاية الأمم المتحدة في العراق. ويمكن للأمم المتحدة في الواقع أن تؤدي دورا هاما في المسائل الإنسانية الطارئة وفي التعاون الإقليمي وفي المصالحة الوطنية. ولكن عملها سيتوقف على الأوضاع الأمنية وسوف يتعين أن تستطيع الاعتماد بشكل فعلي على دعم المجتمع الدولي والحكومة العراقية والبلدان المجاورة، على النحو الذي أعرب عنه في اجتماع ٢٢ أيلول/سبتمبر.

وفي تناول المسألة النووية في إيران، أيدت بلجيكا من البداية الأخذ بنهج متعدد الأطراف. فعلى أن نستخدم بإصرار الآليات متعددة الأطراف من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، لكي نحصل على نتائج ملموسة. وفي الماضي، لم تف إيران بالتزاماتها بشأن شفافية أنشطتها النووية. ولكي تستعيد إيران الثقة وتفيد إلى أقصى حد من قدرات التحقق الموضوعية لدى الوكالة، سوف يتعين عليها أن تحترم أنظمة اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي احتراماً كاملاً. غير أن التدابير التي تحددها قرارات مجلس الأمن تتجاوز تلك الأنظمة وترمي إلى تهية الأوضاع لاستعادة الثقة الدولية في البرنامج النووي الإيراني. والامتنال الكامل والفوري لهذه القرارات من جانب إيران شرط لاستئناف الحوار الذي تعين وقفه في عام ٢٠٠٥. ومصداقية مجلس الأمن هنا أيضا في الميزان.

وفي آسيا، جعلت بعثة المساعي الحميدة للأمين العام في إمكاننا أن نتابع عن كثب الحالة في ميانمار. وتظهر آخر المظاهرات تصميم السكان وينبغي أن تحفز الحكومة أخيرا لبدء حوار شامل بهدف استعادة الديمقراطية في ميانمار. ولن يتسامح مع استخدام القوة.

أما فيما يتعلق بكوسوفو، فمن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن في حزيران/يونيه الماضي من الاضطلاع بمسؤوليته عن أمر يعد حله ضروريا للسلام والاستقرار في أوروبا. وأحث كلا الطرفين على اغتنام هذه الفرصة الحالية للتوصل إلى حل توفيقى. وهذه مسألة عاجلة. فالوضع القائم ليس خيارا مقبولا، كما ندرك جميعا. وفي غياب اتفاق بين الأطراف، سوف يتعين على أوروبا عندئذ أن تتحمل مسؤولياتها.

وفي الشرق الأوسط، عبأ المجتمع الدولي جهوده لكي يساهم في حل الأزمة في لبنان. وبتמיד ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تشارك فيها بلجيكا بما يقرب من ٤٠٠ جندي، لمدة عام آخر أعرب عن تقديره لدور القوة في حل الأزمة.

ولكن الجمود السياسي الراهن مثير للانزعاج. وينبغي أن تظهر جميع الأطراف شعورا بالمسؤولية. وينبغي أن يُسمح للمؤسسات بالعمل كالمعتاد مرة ثانية، بدءا من انتخاب الرئيس وفقا للعملية الدستورية، في الجدول الزمني المحدد وبدون تدخل أجنبي. ويبين الهجوم الأخير الذي أودى بحياة عضو البرلمان أنطوان غانم وتسعة أشخاص آخرين إلى أي مدى يهدد الإفلات من العقاب استقرار البلد. وفي إنشاء المحكمة الخاصة للبنان دليل واضح على الدعم الذي يبدي النظام متعدد الأطراف استعداداه لتقديمه من أجل مكافحة هذا الإفلات من العقاب.

وفي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ليس استمرار إطلاق الصواريخ على السكان الإسرائيليين ولا تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في قطاع غزة أمرا مقبولا. وتشكل الاجتماعات المنتظمة بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين تطورا مشجعا بعد كل هذه السنوات الكثيرة من سوء الفهم وعدم إجراء حوار حقيقي. وأرجو أن تؤتي

مواصلة جهودنا في هذه المجالات، التي تتصل بالأمن والتنمية على السواء. ونأمل أن تتمكن من التعويل على دعم الدول الأعضاء.

يجب ألا يقلل اهتمامنا بإدارة الأزمات وبناء السلام من الأهمية التي نوليها للدبلوماسية الوقائية. وإنني أرحب بمبادرات الأمين العام في هذا المجال، مثل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في الوساطة ورفع مستوى الولايات المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية والمتعلقة بالمسؤولية عن الحماية. ويتعين علينا أيضا أن نجعل هذا المفهوم قابلا للتنفيذ.

يؤثر الصراع على السكان المدنيين لفترة طويلة بعد انتهاء القتال. وينبغي ألا يغفل منع نشوب الصراعات الأمن البشري. ولهذا يعمل بلدنا على تشجيع إبرام صك دولي بشأن القنابل العنقودية، ويؤيد المفاوضات بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة، ولهذا أيضا نتخذ إجراءات ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا.

إن منع نشوب الأزمات يستلزم أيضا التنمية. وينبغي أن تتاح الفرصة للجميع لاختيار طريقهم في الحياة بكرامة. والبديل هو الإحباط الذي كثيرا ما يؤدي إلى العنف. وما زالت الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر تشكل تحديا كبيرا.

وفي هذا السياق، تولي بلجيكا اهتماما خاصا للحكم الرشيد. ففي آذار/مارس الماضي، وبالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نظمنا في بروكسل مؤتمرا دوليا بشأن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. ولقد أظهر ذلك المؤتمر الإمكانيات الكامنة في هذا المجال - الشراكات الثلاثية بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية والقطاع الخاص - والتي تحتاج إلى البحث، بما في ذلك بحثها في الأمم المتحدة.

وإذا تجاوزنا تسوية الأزمة، نجد أن بعض التقدم قد تحقق أيضا في مجال حفظ السلام. ويجب أن يحافظ المجتمع الدولي على يقظته. فتكلفة ترك البلد أسرع مما يجب تكون دائما أعلى من الاستثمار في بناء السلام. وسيُحكم على النجاح الحقيقي للجنة بناء السلام بطول أمد الاستقرار في البلدين المدرجين حاليا في جدول أعمالها، وهما بالتحديد بوروندي وسيراليون.

ويصور اعتماد بعض التوصيات العملية مؤخرا في أعقاب تدهور الحالة السياسية في بوروندي قدرتها المتزايدة على الرد السريع على الأحداث التي يمكن أن تعرض للخطر استقرار البلدان التي تتعامل معها. ويجب مواصلة الحوار بالتأكيد في بوروندي، تمهيدا لفك الجمود السياسي، الذي يعرقل الأداء الوظيفي الطبيعي لمؤسسات الدولة. ويجب بذل قصارى الجهود لإعادة قوات التحرير الوطنية إلى طاولة مفاوضات بناءة مع الحكومة بأسرع ما يمكن.

وقد تم نشر ثلاثة من أحدث عمليات حفظ السلام وأبهرتها تكلفة في بلدان يزيد فيها اشتعال نيران الصراعات بفعل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وهي على وجه التحديد جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون. وهذا يصور بجلاء الحاجة الماسة إلى إيجاد آليات تفصم الصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والصراع.

وكانت هذه المسألة الموضوع المحوري لرتاستنا مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي. وحددنا عدة مسارات للعمل. فعلى سبيل المثال، يجب أن نعزز قدرة الأمانة على التعامل مع هذه المسائل، وأن نحدد بمزيد من الدقة، عند الاقتضاء، ولايات عمليات حفظ السلام؛ وأن ندفع لجان الجزاءات للعمل على نحو أكثر تركيزا على الأهداف، وأن نوحّد أساليب عمل أفرقة الخبراء. ونعتمد في الأشهر المقبلة

ومن هذا المنظور، لا غنى أيضا عن الاتساق في الأمم المتحدة على نطاق المنظومة كلها. ومن أجل تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في الميدان ينبغي لجهد الإصلاح الحالي تعزيز كفاءة المنظمة لمنفعة البلدان النامية، باعتبار ذلك هدفا رئيسيا لهذا الإصلاح.

بعد سنوات من النقاش، من المؤسف أننا لم نتمكن من إحراز أي تقدم في الإصلاح الذي لا غنى عنه لمجلس الأمن. ونحن نحتاج بلا شك إلى أسلوب عمل جديد يتيح لنا إحراج الفريق العامل التقني من نيويورك، المتوَحَّل فيها، وإشراك العواصم والمستويات السياسية بشكل أكبر. لذا فإنني اقترح تعيين مبعوث خاص رفيع المستوى لإصلاح مجلس الأمن، يكون مسؤولا عن قيادة هذه المشاورات وتقديم اقتراح إلينا.

بالنسبة لي، ما أفضله بوضوح هو صيغة تتألف في البداية من إضافة مقاعد جديدة شبه دائمة، دون تعديل التوازن الحالي بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وفي وقت لاحق، يقبل الأعضاء الدائمون التخلي عن حقهم في النقض.

يجب أن نخدم الأمم المتحدة الصالح العام لمجموعة الدول الأعضاء، وكذلك الشعوب التي تمثلها. ولن تنجح الأمم المتحدة إلا إذا نجحت تلك الدول في الارتفاع فوق مصالحها الذاتية. إنها المسؤولية المشتركة لكل منا أن نبدي الرؤية الضرورية من أجل تسخير منظمنا لخدمة المصلحة المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي رئيس الأساقفة دومينيك مامبرتي، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

الأسقف مامبرتي (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يغتنم الكرسي الرسولي هذه

إن الفقر يدفع أيضا العديد من المهاجرين إلى مغادرة بلدانهم، حيث لا خيار آخر لديهم. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، نظمت بلجيكا، بحضور الأمين العام، المنتدى العالمي الأول بشأن الهجرة والتنمية. وكان المنتدى فرصة جديدة لإظهار التزامنا الثابت بتعددية الأطراف. وقد تبين أن الهجرة القانونية يمكن أن تكون فرصة للبلدان المهاجر منها والمهاجر إليها على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا بالتعاون الجيد بين البلدان المعنية، للتنمية أن تشجع الهجرة الاختيارية بدلا من الهجرة الاضطرارية. وستساهم بلجيكا في متابعة هذه المبادرة مع الفلبين، التي ستتنظم المنتدى العالمي الثاني في ٢٠٠٨.

إن حقوق الإنسان تمثل أحد أركان أمننا الجماعي. ويجب أن نضمن احترام هذه الحقوق في كل الظروف. ولهذا أكدنا في عام ٢٠٠٥ على ضرورة الإصلاح الشامل للجنة حقوق الإنسان السابقة. ولكن في هذه المرحلة ألاحظ مع الأسف أن مجلس حقوق الإنسان الجديد لا يحقق تطلعاتنا. لأن اتفاقا مؤسسيا تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس حقوق الإنسان في جنيف في حزيران/يونيه قد جاء على حساب تنازلات صعبة. ولذلك سنتنقص قدرة المجلس على التصدي السريع لانتهاكات حقوق الإنسان.

لقد عادت تعددية الأطراف. ولكنها مجرد وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، وهذه الوسيلة يمكن أن تكون محيية للآمال إذا لم تسفر عن نتائج. ولذلك نحن بحاجة إلى أداة تمكن من تنشيط تعددية الأطراف وتكثيف الأمم المتحدة مع البيئة الحالية. ويتوقف تحقيق أهدافنا المشتركة على بناء منظمة حديثة مكيّفة جيدا، ومجهزة جيدا، وتدار بشكل جيد. ولذلك يتعين علينا توطيد الأسس التي تقوم عليها أمانة عامة مسؤولة ومهنية.

الأخلاقي الأعمق في البحث عن السلام وبناء العلاقات الدولية المنسجمة مع احتياجات وآمال جميع شعوب الأرض. إن نسيان ذلك المبدأ أو قبوله بصورة جزئية وانتقائية هو أصل الصراع والتدهور البيئي والظلم الاجتماعي والاقتصادي.

لقد أدت الهجمات الإرهابية التي وسمت بداية القرن الحادي والعشرين إلى ظهور الرؤى البشرية التشاركية القائمة على فرضية نشوب صراع بين الحضارات. وفي بعض الأحيان يتجاوب الناس معها بالعودة إلى أشكال من الوطنية المتطرفة، أو بإيجاد المبررات لاستعمال القوة، أو زيادة نسبة القيم المرتبطة أساسا بالكرامة البشرية، خاصة حق الجميع في الحياة و في حرية الأديان.

وفي هذه الأيام، نسمع التسمية الثنائية "الثقافة والدين" في هذه القاعة بصورة متزايدة. ويرحب الكرسي الرسولي بالمبادرة المطروحة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن التفاهم بين الثقافات والتعاون من أجل السلام الذي سيعقد هنا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر بإشراف رئيس الجمعية العامة. وفي الحقيقة، إن الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة ليس خيارا؛ بل هو شيء لا مفر منه من أجل السلام وتجديد الحياة الدولية.

ويأمل الكرسي الرسولي أن يسهم الاهتمام المتزايد من الهيئات والمؤسسات غير الدينية في زيادة الاحترام للحريات الدينية في كل مكان. فاليوم يستمر تجاهل الحريات الدينية وحتى انتهاكها في بعض الأماكن. ولقد أصبحت هذه الانتهاكات ذريعة لأنواع أخرى من التمييز. وإذا كان الزعماء الدينيين والمؤمنون يتوقعون من الدول والمجتمعات احترامهم والاعتراف بأديانهم كأدوات حقيقية للسلام، فعليهم أنفسهم أن يحترموا الحريات الدينية؛ ويجب عليهم أن يعلنوا التزامهم بتعزيز السلام وتجنب العنف؛ وعليهم أن

الفرصة ليهنئ الرئيس على انتخابه ويتطلع إلى العمل معه. وفي الوقت نفسه، من دواعي سروري أن أحيي الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأتمنى له التوفيق في أول دورة كاملة للجمعية العامة يحضرها.

قبل أقل من عام، وافقت الجمعية العامة على مشروع ترميم مقر الأمم المتحدة هذا. ويبدو هذا التجديد المادي مناسباً لتذكير الدول بالحاجة إلى التجديد المستمر في السعي إلى تحقيق الأهداف الكبرى التي أهدت إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

قبل ٦٢ عاما أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، والتأكيد من جديد على إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، ولضمان احترام القانون الدولي ودفع الرقي الاجتماعي في جو من الحرية أفسح. واليوم، مرة أخرى، يجب أن نؤكد هذه القيم من جديد لكي نقول بقوة "لا" للحرب ونقول بقوة "نعم" لكرامة الإنسان.

إن دياجعة ميثاق الأمم المتحدة، في إشارة إلى الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد، تستعمل لفظة "الإيمان" وتربطها بالحوار والتعاون بين الأمم. وبهذه الطريقة أكدت أن هناك شيئا اسمه الحقيقة الشاملة والدامغة عن الإنسان وكرامته المتأصلة، والتي لا تسبق كل نشاط سياسي فحسب بل هي تحدده، وبحيث لا يمكن لأيديولوجية تقوم على القوة أن تقضي عليها.

هذه الكرامة المتأصلة تحدد أيضا المقياس العادل للمصالح الوطنية، التي لا يجوز أبدا النظر إليها بوصفها مطلقة، والتي في الدفاع عنها لا يكون أبدا الإضرار بالمصالح المشروعة للدول الأخرى غير صائب فحسب، بل ثمة التزام في الوقت نفسه بالمساعدة على النهوض بالمصلحة المشتركة لجميع البشر. لذلك فإن احترام كرامة الإنسان هو الأساس

الأرواح البشرية، إذ أن أغلب الضحايا من المدنيين، خاصة الأطفال.

لقد أعربت هذه المنظمة مرارا عن رغبتها في تخصيص المزيد من الموارد لمنع نشوب الصراعات، لا سيما في مجال الوساطة. وفي هذا الصدد، يهتم الكرسي الرسولي اهتماما خاصا بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية لتشكيل فريق دائم من خبراء الوساطة كجزء من الهدف الذي أعلن عنه الأمين العام لزيادة الاستعمال الفعال لمساعيه الحميدة لمنع نشوب الصراعات. وفي حين أن تعدد عمليات السلام يمكن أن يعني الفشل في منع حالات الصراع من الانفجار في صراع مسلح واسع النطاق، هو كذلك مؤشر على الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في آليات الأمم المتحدة وفي تعاونها مع الوكالات الإقليمية. وفي هذا الإطار، تتطلع إلى اليوم الذي ستدخل فيه جهود حفظ السلام في دارفور طور التشغيل الكامل.

وأود أن أذكر بإسهام الأمم المتحدة نحو التوصل إلى حل عادل ونهائي للصراعات التي طالما تسببت في سفك الدماء في الشرق الأوسط. وهناك حاجة إلى تجديد الالتزام من جميع البلدان الأعضاء بتهدئة الوضع في العراق الذي طالت معاناته وإعادة إعمارها، الذي هو إعمار أخلاقي وسياسي أكثر من كونه إعمارا اقتصاديا. وهناك ضرورة لتجديد الالتزام بالبحث عن حل من خلال الحوار للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حل قمين بالاعتراف بالمطامح المشروعة للطرفين.

وتجديد الالتزام مطلوب لضمان أن يستمر لبنان بلدا حرا ومستقلا وديمقراطيا ومجتمعيا متعدد الثقافات والأديان، يحظى فيه جميع الناس والتيارات المتعددة الموجودة في وسطه بالمساواة والاحترام، مثل بيت مشترك مفتوح للآخرين.

يظهروا أن الدين ليس ذريعة للصراع ويجب ألا يكون؛ وعليهم أن يعلنوا بدون غموض أن تشجيع العنف أو شن الحروب باسم الدين تناقض صارخ.

وفي مفترق الطرق الصعب الذي تجدد الإنسانية نفسها فيه اليوم، لم يعد استعمال القوة يمثل حلا مستداما. ومن الأهمية بمكان أن نساعد مؤتمر نزع السلاح في العثور على طريق للخروج من الجمود الذي وجد نفسه ضائعا فيه لأكثر من عقد من الزمن، وإعفاء معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من القيود الصارمة التي تخضع لها بصورة متزايدة في الفترة الأخيرة، وإعطاء دفعة جديدة للاعتراف بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن الذكرى السنوية الخمسين هذا العام لدخول النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ هي أفضل مناسبة للتأكيد مجددا على التزامنا بمستقبل يسوده السلام من خلال منع انتشار الأسلحة النووية، وتقليل عددها وتفكيك الموجودة منها بالفعل واستعمال التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية بدون تمييز.

وفضلا عن ذلك، يجب على هذه المنظمة أن تأخذ المزيد من الخطوات بشأن تحديد الأسلحة في مجال الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويؤيد الكرسي الرسولي جميع النداءات التي تشدد على أهمية اعتماد نهج مشترك لا يهدف إلى مكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة فحسب، بل الأنشطة الأخرى المرتبطة بها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالمواد الخام الثمينة.

والجمال الهام الآخر الذي يحث الكرسي الرسولي المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات جديدة وفعالة بشأنه هو الذخائر العنقودية. إن الرد السريع على هذه المشكلة قد أصبح حتمية أخلاقية بسبب الخسارة الكبيرة التي تسببها في

وإننا نتقرب من الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع أن العديدين لم يسمعو به على الإطلاق كما أنهم لم ينعمو بمكاسب مبادئه. وهذه الحقوق لا تقوم على مجرد إرادة البشر، ولا على واقع الدول، ولا القوى العامة، وإنما على المتطلبات الموضوعية للطبيعة التي ينعم بها الإنسان.

وأهم جزء من عملنا في ذلك السياق هو كفالة احترام الحق في الحياة أينما كان. ويجب توفير الحماية لذلك الحق الأساسي منذ الولادة وحتى الموت الطبيعي. لذلك، علينا أن نعمل لوقف وعكس مسار ثقافة الموت التي تؤمن بها بعض الهياكل الاجتماعية والقانونية التي تحاول جعل كتب الحياة أمراً مقبولاً عن طريق تمويهه باعتباره خدمة طبية أو اجتماعية. وبهذا المعنى، فإن إلغاء عقوبة الإعدام ينبغي أن ترى أيضاً كنتيجة للاحترام الكامل للحق في الحياة.

والسعي المشروع لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء أسفر عن نتائج إيجابية. ومع ذلك، فإن الاختلالات في ممارسة حقوق الإنسان لا تزال قائمة للأسف في أماكن عديدة. وهذا يفضي إلى تفكك النسيج الاجتماعي ويؤدي إلى احتقار المرأة واستغلالها. وإثبات المساواة يتعين أن يرافقه الإدراك بأنه يصاحب الاعتراف بكل من الفرق بين الرجال والنساء ومن أن بعضهم مكمل للآخر، وأن ذلك لا يشكل خطراً على هذا الاعتراف بل ولا يتعارض معه.

ويتطلع الكرسي الرسولي إلى الاجتماع الافتتاحي الرفيع المستوى المعني بمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المتعلقة بالأطفال، المقرر عقده في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيكون الاجتماع فرصة لإعادة تركيز التزاماتنا بالأطفال وبمضاعفة جهودنا لتعزيز حقوقهم، وإنهاء العنف ضدهم، ودعم الأسرة.

وهذا أمر ضروري بصورة خاصة في الفترة الحالية الحرجة المؤدية إلى انتخاب رئيس جديد للدولة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشير إلى ما يحدث في ميانمار التي تستحوذ هذه الأيام على اهتمام وقلق الجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره. وأود أن أؤكد من جديد على النداء الذي وجهه أمس قداصة البابا بينديكت السادس عشر: إنه من خلال الحوار، وحسن النوايا والروح الإنسانية، نرجو أن يتم التوصل بسرعة إلى حل للأزمة من أجل خير البلد ومستقبل أفضل لجميع سكانه.

لقد قام إنشاء لجنة بناء السلام قبل سنتين على الاقتناع بأنه لا يكفي وضع حد للحروب، بل من الضروري أيضاً المساعدة على إعادة بناء حياة الناس والنسيج الاجتماعي والمؤسسي. والآن، إن أكبر اختبار للمجتمع الدولي هو إعطاء لجنة بناء السلام الولاية والوسائل لتثبيت على الأرض أنها قادرة على إدارة ودعم الانتقال الصعب من الحرب والشفاء إلى السلام والتنمية بنجاح.

إن العديد من المشاكل التي تعزى اليوم بصورة شبه كلية إلى الخلافات الثقافية والدينية قد نشأت من الظلم الاقتصادي والاجتماعي. وإن التحرر من الفاقة والمرض والجوع والجهل شروط ضرورية للحوار الهادئ بين الحضارات. وقبل أربعين سنة، قال قداصة البابا بولس السادس في منشوره البابوي العام إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام. والكرسي الرسولي يساوره القلق من عجز البلدان الغنية عن تهيئة الظروف المالية والتجارية لأفقر البلدان، خاصة في أفريقيا، لتعزيز التنمية المستدامة فيها. ويود الكرسي الرسولي أن يشدد مرة أخرى على الحتمية الأخلاقية لكل منا في الحفاظ على مصلحتنا الأساسية المشتركة، ألا وهي البيئة.

والإيمان بكرامة الإنسان يقتضي تناول مشكلة الهجرة في سياق حقوق الإنسان، وحقوق الأسرة وحقوق الأطفال. ولئن من الضروري مكافحة الاتجار بالبشر، ولئن من المشروع لجم الهجرة غير القانونية لا يمكن لأحد تبرير التدابير التي تعرض الحياة للخطر أو التي تمس على نحو خطير بكرامة الإنسان وحقوقه. ويرحب الكرسي الرسولي بالزخم الذي ولّده الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وهو الاجتماع الذي عقد في بروكسل في تموز/يوليه، ويتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في ذلك الصدد.

ولا بد لنا من استمرار كفالة الجمع بفعالية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وتعزيز بعضها بعضا بغية أن نبدي للمجتمع الدولي أن تجديد مقر الأمم المتحدة ليس تجديدا ماديا فحسب، وإنما تجديد أيضا لمثل المنظمة ونواياها. والتجديد الذي يطال أعماق المنظمة هو الذي ستعزز به حقا جميع أمم العالم.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل المضي قدما أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/62/4 التي تتضمن برنامج عمل الجمعية والجدول الزمني للجلسات العامة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والتي وزعت على جميع المكاتب. وأود أن أبلغ الأعضاء أن قائمة المتكلمين بشأن البند المدرج في الوثيقة A/INF/62/4 مفتوحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.